



دولة الإمارات العربية المتحدة
لجنة التراث والتاريخ

القول الفصل

تأييد سنة السدل
على مذهب إمام دار الهجرة النبوية
للإمام
مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه

تأليف

العالم العلامة والامام القدوة الفهامة

الاستاذ

الكامل الشيخ محمد عابد

مفتي المالكية بمكة المحمية

طبع على نفقة لجنة التراث والتاريخ - أبوظبي

٢١٧،

م ق

عقوا غير مسموح بخروجه خارج المكتبة

مكتبة الترمذ

١٧٠٢

الرقم العام

الرقم الفني

تاريخ التورود

هذه رسالة بهية وتحقيقات بديعة مرضيه تسمى بالقول الفصل في تأييد سنة

السدل على مذهب امام دار الهجرة النبوية الامام مالك بن انس رضى الله

تعالى عنه لمؤلفها العالم العلامة والامام القدوة الفهامة الاستاذ

الكامل الشيخ محمد عابد مفتى المالكية حالا بمكة

المحميه ادام الله النفع به وبعلمه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا باتباع سنن اكرم رسول وقبض يراهين ارساله قلب كل معاند جهول اللهم فصل
وسلم على هذا الرسول الماحي كل شبهة والباس سيدنا محمد المختار من خلص العرب وصفوة الناس
وعلى آله الطاهرين من الادناس واصحابه النخبة الا كياس (اما بعد) فيقول العبد الفقير المعترف
بالذنب والتقصير الخادم للعلوم بالديار الحرمية محمد عابد بن الشيخ حسين مفتي المالكية اني لما اطلعت
على رسالة محمد المكي بن غزوز التونسي ووجدته قد بناها على كلام الشيخ على المناوي
في رسالته التي حاول فيها دعوى ابطال سنة السدل بشبه مبنية على عدم اطلاعه على ما يشهد لسنته
في مذهب مالك مما ستسمعه وتلك الشبه هي انه لم يرد فيه شيء من السنة ولا قال به احد من الصحابة
والتابعين واتباعهم ولا احد من المالكية وان مالكا لم يزل على خلافه الى ان لقي الله تعالى وانه
لم يكن فيه نص في مذهب الامام مالك الا رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة المشهورة وانها مؤولة
ومصروفة عن ظاهرها ونحو ذلك وزاد عليها كلام من تابع المناوي من المتأخرين فيما ادعاه اردت
ان ابطال مدعاه واين ما في شبهه مما يعترف به المنصف اذا وعاه بكلام خال عن التفريع قائم بقواطع
الحق المتبع في رسالة سميتها (القول الفصل في تأييد سنة السدل) أسأل الله تعالى ان يجعلها خالصة لوجهه
الكريم ومرشدة الى الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين
(أما الدعوى) فهي ما زعمه من ان السدل في الصلاة ليس هو مذهب الامام دار الهجرة النبوية وانما مذهب
ان القبض في الفرض والنفل هو السنة المروية ولا يطلب السدل عنده الامن قصد بقبضه الاعتماد
انتهى (أقول) لا يخفى فساد هذه الدعوى اذ هي مبنية على ما يأتي من الشبه الباطلة والتمويهات
العاطلة التي سنين لك فسادها وما انبنى على الفاسد فاسد

﴿ واما شبهه التي اقامها على هذه الدعوى ﴾

(فالشبهة الأولى) قوله في الباب الثالث من رسالته ان الاحاديث الواردة في القبض نحو عشرين حديثا عن نحو ثمانية عشر صحابيا اكثرها صحاح وحسان وما قصر عن تلك الدرجة يرتفع بشواهد ومتابعاته كما يعرفه اهل قته وحديث واحد ثبت به الحكم قال قال البتاني وقد وجدنا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد حكمت بمطلوية القبض في الصلاة بشهادة ما في الموطأ والصحيحين وغيرهما من الاحاديث السالمة من الطعن وقال وهذه الاحاديث الواردة في القبض هي التي وردت في الصحاح الستة البخاري ومسلم وابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وفي كتب الاثمة الاربعة موطأ مالك ومسنند أبي حنيفة ومسنند الشافعي ومسنند احمد وليس في هذه العشرة ولا غيرها من كتب الحديث حرف يدل على السدل في الصلاة انتهى (أقول) هذه الشبهة فاسدة من ثلاثة اوجه (الوجه الاول) ان القبض لم يرو من طريق صحيح ليس فيه مقال الا من طريق سهل بن سعد المروي في الموطأ والبخاري ومسلم وليس في البخاري غيره حدثنا عبد الله بن مسامة عن مالك عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال ابو حازم لا اعلمه الا ينمي ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مع كونه لا غبار عليه في صحة اسناده لا اول ولا آخر الا ان الداني قال في اطراف الموطأ هذا الحديث معلول لانه ظن من ابي حازم لقوله لا اعلمه الخ ورده ابن حجر بأن ابا حازم لو لم يقل لا اعلمه الخ لكان في حكم المرفوع وهو مبني على قوله في الفتح ان حكمه الرفع لان الصحابي اذا قال كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره الى من له الامر وهو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الصحابي في تعريف الشرع فيحمل على من صدر منه الشرع قال واطلق البيهقي أن لا خلاف في ذلك اه وفيه أن الخلاف موجود وان ما ذكره من ان قول الصحابي كنا نفعل كذا أو نؤمر بكذا مسند ولو لم يصرح باضافته لزمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو اختيار ابي عبد الله الحاكم وقال ابو الحسن الدارقطني والخطيب والامام ابوبكر الاسماعيلي وغيرهم لا يكون مرفوعا بل هو موقوف لا غير وقال الجمهور من المحدثين والفقهاء والاصوليين ان لم يضافه الى زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فليس بمرفوع وان اضافته فقال كنا نفعل في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او في زمنه او فينا او بين اظهرنا ونحو ذلك

فهو مرفوع هذا هو المذهب الصحيح قاله النووي في شرح مسلم وعلى هذا القول فلا يكون مرفوعاً ولو جزم به أبو حازم فكيف إذا لم يجزم فلذا نص الحافظ أبو عمرو وابن عبد البر في التقصى على أن هذا الأثر موقوف على سهل ليس الا وقال الشيخ ملا على القاري الحنفى في شرح موطأ محمد في قول سهل كان الناس يؤمرون الخ مانصه يعنى يأمرهم الخلفاء الاربعة أو الامراء أو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه يعنى أنه محتمل لذلك فحينئذ لا تقوم به حجة بوجه نعم فيه حجة عند الحنفية القائلين بأن الموقوف حجة خلافاً للشافعية والمالكية على أننا لو قلنا بقيام الحجة به حتى عند المالكية والشافعية نقول كما قاله بعض متأخري المالكية انه منسوخ وأيده الشيخ السكافي في النصرة بأمور ثلاثة (أحدها) قول المحدثين أن الراوى للحديث اذا قال بخلاف ما رواه فإنه يدل على النسخ اذا وجه لعدوله عنه الا ذلك وما هنا من هذا النمط فان حديث القبض يعنى المروى عن سهل رواه الامام في الموطأ ومن يده أخذه البخارى ومسلم ومع ذلك قال بكرايته في المدونة وباستحباب السدل والمدونة متأخرة عن الموطأ في التأليف وهى موضوعة لبيان الاحكام بخلاف الموطأ فهو لبيان الاحداث فقط فايد كرى الموطأ من الاحكام وفي المدونة من الاحاديث فكله استطراد (وثانيها) أن هذا الحديث في النسخ نظير ما في البخارى عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ويفعل ذلك اذا رفع رأسه من الركوع ويقول سمع الله لمن حمده ولا يفعل ذلك في السجود اى ولا فى الرفع منه قال القسطلانى هذا مذهب الشافعى واحمد وقال الحنفية لا يرفع الا فى تكبيرة الاحرام وهو رواية ابن القاسم عن مالك قال ابن دقيق العيد وهو المشهور عند أصحاب مالك والمعمول به عند المتأخرين منهم وأجابوا عن هذا الحديث بأنه منسوخ اه (وثالثها) أن قول المدونة كره مالك وضع اليد اليمنى على اليسرى فى الفريضة وقال لا اعرفه فى الفريضة اه صريح فى أن عمل اهل المدينة على خلافه اذ قوله لا اعرفه معناه لا اعرفه من عمل الأئمة الذين هم التابعون الذين تلقوا العلم عن الصحابة فحيث كان هو راوى الحديث وعنه خرجه الشيخان ومع ذلك قال لا اعرفه دل ذلك على النسخ لاحالة اه وسيأتى الجواب عما أورده المعترض على دعوى النسخ وعلى دعوى أن السدل عمل اهل المدينة فترقب (وأما حديث) وائل بن حجر الذى أخرجه مسلم فى الصحيح وأبو داود حدثنا زهير بن حرب حدثنا عفان أنبأنا همام

عن محمد بن جحادة حدثني عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم انهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر انه قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين افتتح الصلاة رفع يديه حيال أذنيه ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد ثم أتيتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب فقد اضطرب في اسناده وارساله قال في التهذيب روى هذا الحديث عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن جحادة فاختلف عليه فيه فقال عبيد الله القواريري عن عبد الوارث عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن وائل بن وائل عن وائل بن حجر رواه ابو داود عن القواريري ورواه ابن لهيعة عن الحجاج عن عبد الوارث عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن علقمة عن وائل بن حجر كما قال عفان عن همام وقال عمران بن موسى الفراء بن عبد الوارث عن محمد عن عبد الجبار بن وائل حدثني وائل عن علقمة او علقمة عن وائل عن وائل بن حجر ورواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه واختلف عليه فيه ايضا قال زهير بن حرب عن عبد الصمد عن أبيه وائل بن علقمة بن وائل وقال اسحاق بن ابي اسرائيل عبد الصمد عن علقمة بن وائل فقال السامي عبد الوارث وهو الصواب اه كلامه وهذا كما ترى اضطراب لا تقوم به حجة عند اهل الأثر وقد قيل ان علقمة لم يسمع من أبيه قاله في التهذيب وزاد في الميزان علقمة بن وائل صدوق الا ان يحيى بن معين قال روايته عن أبيه مرسلة فعلى هذا يكون الحديث مرسلا وأما بقية رجاله فليس فيهم من يسئل عن حاله الا ان همام بن يحيى فيه مقال قال ابو حاتم ثقة وفي حفظه شيء قال ابن حنبل ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا في احد منه في حجاج وابن اسحاق ومام لا يستطيع احدا ان يراجعهم فيهم وقال عمر بن علي كان يحيى لا يرضى عنه في حفظه ولا في كتابه ولا يحدث عنه والصواب عندي ان هماما حجة وهذا قل ما ينجم منه أحد وانما ذكرته للفرق بين من تكلم فيه ومن لم يتكلم فيه لان الكلام في سند الحديث ومثله وان لم يضعفه فلا أقل من ان يحطه عن درجته في الصحة الا ان الحديث ليس بمتصل ولهذا والله اعلم لم يورده البخاري في صحيحه بل انفرد به مسلم وقد يعد بعض المتأخرين انفراد احد الشيخين عن الآخر من العلل كما عدوا اتفاقهما من اعلى درجات الصحيح وقد ذكر ابو عبد الله المازري في شرح مسلم ان مسماروي في الصحيح اربعة عشر حديثا منقطعة ولعل هذا والله اعلم منها والكلام في سند الحديث ومثله وان لم يضعفه فلا

اقل من ان يحطه عن درجته في الصحة على ان حديث وائل المذكور على فرض صحة الاحتجاج به اتما يدل على ان وائل بن حجر لم يروا عنه القبض الا في الحجى الاول اما في الحجى الثاني فلم يرو عنه احد بل قد نص نفسه بانهم يحركون ايديهم وهو ظاهر في السدل لان التحريك انما يتيسر لمن كان راسلا يديه لامن كان قابضا الابتكاف لم يقع منهم في الصلاة وقد اخرج عنه ابو داود من طريقين في الحجى الثاني وكلا الطريقين لم يذكروا فيه القبض مع انه ذكر رفع اليدين حيال الاذنين فاذا ثبت هذا فقد وافق وائل غيره في وصف صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم بغير القبض كما استعلم ذلك (واما حديث) هلب الطائي الذي اخرجه احمد وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والترمذي كلهم من طريق سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب عن ابيه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤمنا فياخذ شماله بيمينه فهو وان حسنه الترمذي ففي سنده قبيصة بن هلب قال في التهذيب قال النسائي مجهول وقال ابن المديني مجهول لم يرو عنه غير سماك وقال العجلي ثقة تابعي وذكره ابن حبان في الثقات قال وروى عنه الترمذي عن قتيبة عن ابي الاحوط عن سماك عن قبيصة عن ابيه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤمنا فياخذ شماله بيمينه قال حديث منقطع ولعله اراد بانقطاعه ان قبيصة لم يسمع من ابيه فيكون الحديث منقطعا لذلك وايضا مدار سنده على سماك بن حرب وهو وان احتج به مسلم ووثقه ابن معين وقال ابو حازم صدوق ثقة الا ان احمد قال مضطرب الحديث وضعفه شعبة وسفيان وقال صالح يضعف وقال النسائي اذا انفرد باصل لم يكن بحجة وقد انفرد بهذا الخبر وليس له طريق فيما علمه غير طريقه (واما حديث) ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم الذي اخرجه البيهقي بلفظ انا معشر الانبياء امرنا بثلاث تعجيل الافطار وتأخير السحور واخذ اليمين على الشمال فقد قال البيهقي تفرد به عبد الحميد وانما يعرف بطلحة ابن عمر عن عطاء عن ابن عباس وطلحة ليس بالقوى عندهم وفي الميزان طلحة ابن عمر المسكي الحضرمي صاحب عطاء وضعفه ابن معين وغيره وقال احمد والنسائي متروك وقال البخاري وابن المديني ليس بشيء (وبالجملة) لا تصح روايته بوجه وقد اخرج الدارقطني مثل الاول عن عبد الحميد بن محمد عن محمد بن يزيد عن طلحة عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا انا معشر الانبياء امرنا ان نعجل افطارنا ونؤخر سحورنا ونضرب ايماننا على شمالنا وكل رواياته لا تثبت وعبد الحميد ضعيف واماما اخرجه البيهقي عن روح بن المسيب حدثني عمر بن مالك التكري عن ابي الجوزاء عن ابن عباس

في قوله تعالى فصل لربك وأنحر قال وضع اليمين على الشمال في الصلاة فقال في الجوهر النقي روح
 هذا قال ابن عدي يروي احاديث غير محفوظة قال ابن حبان يروي الموضوعات لا تحل الرواية عنه
 وعمر النكري قال ابن عدي منكر الحديث عن الثقات يسرق الحديث وضعفه ابو يعلى الموصلي
 (واما ماخرجه) البيهقي ايضا من طريق يحيى بن ابي طالب عن ابي الزبير قال امرني عطاء ان
 أسأل سعيد بن جبير ان تكون اليدين في الصلاة فوق السرة واسفل السرة فسأله فقال فوق السرة
 ثم قال البيهقي اصح اثر روى في هذا الباب اثر ابن جبير هذا اه فقد تعقبه في الجوهر النقي فقال كيف
 يكون هذا اصح شيء في الباب وفي سنده يحيى بن ابي طالب قال الخطيب في تاريخ بغداد عن موسى
 ابن هارون انه قال أشهد على يحيى بن ابي طالب انه يكذب وقال ابو احمد محمد بن اسحاق الحافظ ليس
 بالمتين وقال ابو عبيد الله جري خط ابو داود سليمان بن الاشعث على حديث يحيى بن ابي طالب ثم لا يخفك
 ان قول البيهقي مع تجره في هذا الفن وكده فيه ان اثر ابن جبير اصح اثر في هذا الباب يدل على عدم
 صحة حديثي هلب ووائل عنده وقد أخرجهما (واما حديث) عائشة رضي الله تعالى عنها الذي
 أخرجه البيهقي والدارقطني من طريق محمد بن عبد العزيز أنبا ناشجاع بن مخلد حدثنا هشيم عن محمد بن
 ابان الانصاري عن عائشة قالت ثلاثة من النبوة تعجيل الافطار وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال
 فقال البيهقي طريق محمد بن ابان عن عائشة صحيحة واعترض عليه الشيخ علاء الدين بن عثمان
 المارديني الحنفى في الجوهر النقي في الرد على البيهقي بما نصه قلت ذكر صاحب الميزان محمدا وذكر
 له هذا الخبر وحكى عن البخارى انه لا يعرف له سماع من عائشة انتهى وايضا شجاع بن مخلد له ما ينكر
 وهشيم فيه مقال (واما ما أخرجه) أحمد في المسند والبيهقي والدارقطني من طريق عبد الرحمن
 ابن اسحاق الواسطي عن زياد بن زيد السوائي عن ابي جحيفة عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى
 عنه انه قال ان من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة فقد قال محمود العيني اسناده
 للبي صلى الله تعالى عليه وسلم غير صحيح وفي سنده عبد الرحمن بن اسحاق الكوفي وهو ضعيف باتفاق
 (واما حديث) ابن مسعود فقد أخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه واخرجه الدارقطني من طريق
 احمد بن شعيب قال انبا ثامر بن علي انبا عبد الرحمن أنبا نا هشيم عن الحجاج بن ابي زينب قال سمعت ابا
 عثمان يحدث عن عبد الله بن مسعود قال رآني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وضعت شمالي على يميني

في الصلاة فاخذ يميني فوضعها على شمالي هكذا مدار رواياتهم كلهم عن الحجاج بن ابي زينب وقد
 نقل في الميزان عن ابن المديني انه ضعيف وقال النسائي ليس بالقوى وقال الدراقطني ليس هو
 بقوى ولا حافظ وقال احمد اخشى ان يكون ضعيف الحديث نعم قال يحيى بن معين لا بأس به وفي سنده
 ايضا عبد الرحمن بن اسحاق الكوفي وهو ضعيف قال البخاري فيه نظر واتفقوا على انه لا يقول هذه الكلمة
 الا فيمن كان ضعيفا باتفاق كما ذكر ذلك ابن خلدون وغيره فمن ثم قال النووي فهو ضعيف باتفاق وقال أبو طالب
 سألت عنه احمد بن حنبل فقال ليس بشئ منكر الحديث وكذلك حكى أبو داود عنه في سنده وروى عباس
 عن يحيى انه ضعيف ومرة قال متروك وقال في الميزان واقره محمود العيني ضعيف (واما حديث)
 أبي هريرة الذي اخرج به الدارقطني وأبو داود واللفظ له قال حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد
 ابن زياد عن عبد الرحمن بن اسحاق الكوفي عن يسار بن الحكم عن وائل عن أبي هريرة أنه قال
 اخذ الكف على الكف في الصلاة سنة تحت السرة ففي سنده عبد الرحمن المذكور وقد مر تضعيفه
 وعبد الواحد وفيه مقال (واما حديث) جابر بن عبد الله الذي اخرج به الدارقطني من طريق
 عبد الرحمن بن اسحاق عن الحجاج بن ابي زينب عن أبي سفيان عن جابر قال مر صلى الله تعالى عليه وسلم
 على رجل يصلي فوضع شماله على يمينه فأخذ يمينه فوضعها على شماله ففي سنده عبد الرحمن بن اسحاق
 المذكور وقد مر انه ضعيف باتفاق والحجاج بن ابي زينب ومر ايضا انه ضعيف وأبو سفيان وقد ضعفه
 ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وغيرهم نعم احتج به مسلم وحينئذ في سنده من هو اما ضعيف بالاتفاق
 واما عند الاكثر (واما حديث) انس رضي الله تعالى عنه فانه ليس له اسناد وانما ذكره في الجوهر
 التقى بغير اسناد بلفظ التمر يض (واما ما رواه) مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق بلفظ اذالم
 تستحي فاصنع ما شئت الحديث وفيه وضع اليمين على اليسرى فقد قال ابن عبد البر لا يختلفون في ضعفه
 وقال يحيى بن معين كل من روى عنه مالك لا بأس به الا عبد الكريم قال ابن عبد البر معتذر عن الامام
 في روايته عنه غير ما لكامنه سمته ولم يكن من اهل بلده فيعرفه كما غر الشافعي من ابراهيم حذقه ونيافته
 وهو ايضا يجمع على ضعفه قال ولم يخرج عنه مالك حكما بل ترغيا وفضلا وقال غيره قال مالك غرني
 عبد الكريم بكثرة بكائه في المسجد (وبالجملة) فأحاديث القبض ليس اكثرها صحاحا ولا حسانا
 ولا سالما من الضعف بل كلها ما بين موقوف ومضطرب وضعف كما علمت (الوجه الثاني) انه قد

تقرر لك في الوجه الاول ان ماورد في القبض ليس فيه خبر الا وفيه مقال فلا يحتج به بوجه غير حديث وائل عند مسلم مع ما مر فيه من الخلاف في سنده وارساله ومثله فبقي النظر فيه هل هناك شيء يخالفه بعموم أو نص صريح أو التزام أو غير ذلك أو لا فان لم يوجد ما يخالفه أصلاً أو وجد ولكن دونه في المرتبة وجب الرجوع اليه عند أهل الأصول بخلاف أعلمه وان وجد ما يعارضه وليس بآدنى منه مرتبة فالنظر فيما يرجع اليه منهما هذان سلم خبر الواحد من العلل فان قيل ماورد فيه وان كان فيه مقال لكن اذا انضم بعضه لبعض فلا قل وان لم يصح من ان يكون حسناً اذ كثرة الطرق تفيد ان الشيء أصلاً كما هو مقرر عندهم قلنا هذا ما لم يعارض بشيء هو أقوى منه وهنا قد عارض حديث وائل المذكور والاحاديث التي معه في القبض عند مالك امران (احدهما) حديثان صحيحان وليس فيهما ما في تلك الطرق التي في القبض من المقال (احدهما) حديث المسي صلاته قال ابن بطال في شرح البخاري وحجة من كره ذلك أي القبض ان النبي صلى الله عليه وسلم علم المسي صلاته الصلاة ولم يذكر له القبض نقله عن ابن القصار ولعلمهما والله اعلم انما اراد حديث رفاع بن رافع الذي اخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين من طرق صحيحة عنه انه كان جالساً عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا جاء رجل فدخل المسجد فصلى فلما قضى صلاته جاء فسلم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى القوم فقال صلى الله تعالى عليه وسلم وعليك فارجع فصل فانك لم تصل قال فرجع فجعلنا نرملق صلاته لاندري ما تعيب منها فلما قضى صلاته فجاء فسلم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى القوم فقال صلى الله تعالى عليه وسلم وعليك فارجع فانك لم تصل وذكر ذلك اماما مرتين او ثلاثا فقال الرجل ما ادري ما عبت على من صلاتي قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تتم صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله عز وجل يغسل وجهه ويديه للمرفقين ويمسح رأسه بيديه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر ويحمد الله ويمجده ويقرأ من القرآن ما اذن الله له فيه ثم يكبر فيركع ويضع كفيه على ركبتيه حتى تطمئن مفاصله ويستوى ثم يقول سمع الله لمن حمده ويستوى قائماً حتى يأخذ كل عظم مأخذه ثم يقيم صلبه ثم يكبر فيسجد فيمكن جبهته من السجود حتى تطمئن مفاصله ويستوى ثم يكبر فيرفع رأسه ويستوى قاعداً على مقعدته ويقيم صلبه وصف الصلاة هكذا حتى فرغ ثم قال لا تتم صلاة احدكم حتى يفعل ذلك قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وساقه من طرق فبهذا والله اعلم احتج الامام ابن القصار وتبعه ابن بطال على السدل لانه صلى الله تعالى عليه وسلم علم هذا المسي الصلاة

ولم يذكر له القبض مع انه ذكر له السنن والمندوبات كيف يصح أن يكون القبض سنة ولم يعلمه له بعد ان علمه السنن وليس مراد الامام ابن القصار والامام ابن بطلال بحديث المسيب صلاته حديث أبي هريرة الذي أخرجه الشيخان عنه حتى يرد عليهما قول الزين العراقي شيخ ابن حجر في شرح الترمذي لا حجة في حديث المسيب الصلاة على كراهة وضع اليمين على الشمال في الصلاة لانه عليه الصلاة والسلام انما علمه الفرائض لتكون أسير للحفظ والوضع المذكور سنة اهـ ونص حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى فسلم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل وفعل ذلك ثلاثا ثم قال والذي بعثك بالحق ما احسن غيره فعلمني فقال اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وافعل ذلك في صلاتك كلها فهذا كما قال العراقي لا حجة فيه على ما قاله ابن بطلال وابن القصار واما حديث رفاع بن رافع المتقدم فلا شك ان العراقي لو رآه أو تذكره لا اعترف بانه حجة على ذلك لان فيه السنن والمندوبات والهيئات وغير ذلك (وثاني الحديثين) حديث أبي حميد الساعدي الذي أخرجه البخاري في الجامع الصحيح والنسائي وابوداود وغيرهم واللفظ لابي داود حدثنا مسدد أنبأنا يحيى قال أخبرني محمد بن عمر عن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم ابو قتادة وفي رواية وابو هريرة ومحمد بن مسleme وسهل بن سعد وغيرهم يقول انا علم بصلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا فلم فوالله ما كنت باكثر ناله تبعة ولا اقدمنا له صحبة قال قالوا فاعرض قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلا ثم يقرأ ثم يكبر ويرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلا ثم يركع ويضع راحته على ركبتيه ثم يعتدل ولا يصبو رأسه ولا يقنع ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حمده ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلا ثم يقول الله اكبر ثم يهوى الى الارض فيجافي يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه ويثنى رجلاه اليسرى فيقع عليها ويفتح اصابع رجليه اذا سجد ثم يسجد ثم يقول الله اكبر ويرفع ويثنى رجلاه اليسرى فيقع عليها حتى يرجع كل عظم الى موضعه ثم يصنع في الاخرى مثل ذلك ثم يقوم من الركعتين فيكبر ويرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة ويصنع ذلك في بقية صلاته حتى اذا كانت الجلسة التي فيها التسليم اخر رجلاه اليسرى

وقعد متوركا على شقه الأيسر قالوا كلهم صدقت هكذا كان يصلي وهذا حديث ابن حنبل وهو كما ترى
 حجة واضحة في السدل لأن أبا حميد في مقام الاحتجاج على الصحابة المنكرين عليه أنه أعلم منهم بصفة
 صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم لكونهم ما سلموا له أول مرة حيث قالوا له ما كنت بأكثر ناله تبعة كما جيلت عليه
 الاقران من التنافس وعدم التسليم للأتراب الا لما وصف لهم صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم على سبيل
 الاستقصاء للسنن والفرائض ولم يترك منها شيئا علمه فقالوا له صدقت وسلموا له ما دعاه لكونه اخبرهم
 بما عندهم فحينئذ لو كان القبض من صفة صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم لا نكروا عليه قائلين له يا أبا
 حميد تركت أو نسيت أخذ الشمال باليمين لان المقام مقام احتجاج والعادة قاضية بأنهم يناقشون فيه على
 اقل شيء فحيث لم يناقشوه في ذلك علمنا انهم متفقون على ترك القبض في صفة صلاته صلى الله تعالى عليه
 وسلم وانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان سادلا لان السدل هو الاصل والاصل لا يحتاج الى ذكره
 والتمسك به هو الحكم المتفق عليه فان قيل ابو حميد واصحابه وان لم يذكروا القبض فقد ذكره غيرهم
 فيكون زيادة ثقة وهي مقبولة عند اهل الفن قلنا المسألة ذات خلاف وعلى التسليم فشرطها التساوي
 بين الراويين في الوصف كما هو مقرر عندهم وها هنا ليس كذلك لان ابا حميد واصحابه لم يخالفهم
 من هو أعلم منهم بل لم يخالفهم من طريق ثابت الاوائل بن حجر الحضرمي وهو شاسع الدار من
 ارض حضرموت ولم يكن ملازمه صلى الله تعالى عليه وسلم بل انما اتاه مرتين بخلاف ابي حميد
 واصحابه فانهم لم يفارقوه منذ صاحبوه فهم أدري بما كان عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اولاً وآخره
 وهذا من المرجحات عند اهل الاصول والاثار ولا أعلم في ذلك خلافا بينهم فقد قال النووي وغيره
 عند قول مسلم كان ابن عباس ومعاوية يطوفان بالبيت ومعاوية يقبل الركنين الشاميين وابن عباس لا يقبلهما انما
 يقبل الركنين المعلومين فأنكر ذلك ابن عباس فقال معاوية ليس في البيت مهجور مانعه القول قول من
 كان أكثر ملازمة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا ما نحن فيه وكذا ما أخرجه الطبراني والامام احمد
 في المستدرک باسناد رجاله ثقات عن ابن ابي مليكة قال قال عروة لابن عباس حتى متى تضل الناس يا ابن
 عباس قال ابن عباس ما ذلك يا عروة قال تأمر الناس بالعمرة في اشهر الحج وقد نهى ابو بكر وعمر عنها قال
 ابن عباس قد فعلها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي رواية تأمر بالمتعة وقد نهى عنها ابو بكر وعمر
 فقال ابن عباس اراهم سيئ المكون فأقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيقولون قد نهى ابو بكر

وعمر فقال عروة هما كانا تتبع لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واعلم منك فسكت ابن عباس قالوا
 فخصمه عروة اه كلام الامام احمد في مسنده بلفظه واخرج ابو جعفر الطحاوي والامام محمد بن
 الحسن الشيباني واللفظه اخبرنا يعقوب بن ابراهيم اخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال دخلت انا وعمر و
 ابن مرة على ابراهيم النخعي فقال عمر وحدثني علقمة بن وائل الحضرمي عن ابيه انه صلى مع النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم فرآه يضع يديه اذا كبر واذا ركع رفع قال ابراهيم لا ادري لعله لم ير
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا ذلك اليوم فحفظ منه ذلك ولم يحفظه ابن مسعود واصحاب رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما سمعنا من احد منهم يذكر الرفع وفي رواية وان كان وائل بن حجر
 رآه مرة واحدة يفعل ذلك فقد رآه ابن مسعود خمسين مرة لا يفعل ذلك فظاهر ان
 الامام النخعي انما اراد والله اعلم ان من كان من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اكثر
 ملازمة واعرف باحواله فهو اولى بالاتباع والاخذ بقوله ونحن نقول ايضا ان رأي وائل بن
 حجر واصحابه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقبض مرة او مرتين فقد رآه ابو حميد واصحابه مرات
 كثيرة ووصفوا صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يذكر ذلك فهم اولى بالاخذ بقولهم واتباع
 وصفهم لحيث الملازمة له في كل الاحوال ولكون وائل ثقة واحداً ابو حميد واصحابه عشر ثقات
 والعشرة تحكم على الواحد ومن البعيد احتمال النسيان في مثل هذا مع قرب العهد ومن المحال ان يكون
 صلى الله تعالى عليه وسلم دائماً على القبض حتى توفي على ذلك ولم يذكر ذلك ابو حميد واصحابه
 ويذكره غيرهم اذ لا يمكن ان يخفى عليهم ويعثر عليه من نأت به الدار والى الاستدلال بما ذكر
 والله اعلم اشار ابن العربي في الفتوحات المكية اذ قال اختلف الناس في وضع اليد على الاخرى فكرها
 قوم في الفرض واجازوه في النفل ورأى قوم انه من سنن الصلاة وهذا الفعل مروى عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم كما روى في صفة صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم انه لم يفعل ذلك اه كلامه
 وكذلك طائر الصيت العلامة حفيد بن رشد رحمه الله تعالى اذ قال في كتابه الجامع للوفاق والخلاف
 المسمى ببداية المجتهد كما في نصرة الشيخ الكافي المسئلة الخامسة اختلف العلماء في وضع اليدين
 احدهما على الاخرى في الصلاة فكرها مالك في الفرض واجازها في النفل ورأى قوم انها من سنة
 الصلاة وهم الجمهور والسبب في اختلافهم انه قد جاءت آثار ثابتة نقلت فيها صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم

ولم ينقل فيها انه كان يضع اليمنى على اليسرى وثبت ان الناس كانوا يؤمرون بذلك وورد ايضا من صفة
صلاته في حديث أبي حميد فرأى قوم ان الآثار التي أثبتت ذلك اقتضت زيادة على الآثار التي لم تنقل فيها
هذه الزيادة وأن الزيادة يجب ان يصار اليها ورأى قوم ان الواجب المصير الى الآثار التي ليست فيها
هذه الزيادة لكون هذه الزيادة ليست مماسة لافعال الصلاة وانما هي من باب الاستعانة ولذلك اجازها
مالك في النقل ولم يجزها في الفرض وقد يظهر من أمرها أنها هيئة تقتضي الخضوع وهي الاولى فيها
اه فان قيل ان ما ذكر من الاستدلال بحديث رفاعه وحديث أبي حميد لا يسلمه الخصم اذ ليس فيهما
ذكر للسدل فلا بد من تسليط شيء يفسر عمومهما وان كان ضعيفا حتى يكون نصا في محل النزاع لانه
به تتم الحجة عند اهل الفن قلنا ليس من شرط صحة الدليل تسليم الخصم بل من شرطه كونه موافقا
لاهل العلم والآخر وما أخذنا من كلامهم بنص او مفهوم وكونه مبنيًا على اصل متفق عليه وان اختلف
التفصيل وقوله فلا بد لنا من تسليط الحليس بلازم بل العموم نفسه كاف في مطلق الاحتجاج فقد
احتج العلماء به في كثير من المسائل ولم يلتفتوا الى تقييدات وردت على ذلك العموم اما اكتفاء بذلك
العموم واما بعواضد تعضده فاحتج الطحاوي والعيني وغيرها من الحنفية على عدم الرفع بالاحاديث
التي وردت في عدم ذكره وعضدوا ذلك بفعل بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وكذلك الشافعية
أخذت بغسل البول من عموم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الروث انه ركس ولم يلتفتوا الى ما ورد
فيه مما يخالف ذلك وكذلك المالكية أخذت بمثل ذلك ولولا الاطالة لسردنا كثيرا من ذلك فيما
أخذ به المجتهدون غير ملتفتين لمخالفة فان قيل ما ذكرت من انه كاف صحيح عند اهل الاثر والنظر
لكن الخصم ليس له امام بالفن فلا بد من ذكر شاهد يفسر حديث المسيء صلاته وحديث أبي حميد
واصحابه حتى يكون نصا في المسئلة فيحمل عليه الحديث كما هو مقرر عندهم بحيث لا يبقى للمتمسدين الا
ان يقلب كفيه على ما اعترض عليكم قلنا نعم لكنه يحتاج الى تهديد يبنى عليه فنقول ان اهل الاثر والنظر
اذا جاء حديث صحيح وجاء شيء آخر مما يعده معارضا له عندهم التمسوا له شاهدا من حديث آخر ضعيف
او قراءة شاذة او قياس جلي أو غير ذلك ليكون عاضدا له واذا كان الحديث روا واحدا التمسوا له متابعا
وان كان ضعيفا فقد فعل ذلك الشيخان في صحيحيهما فاستشهد البخاري في الصحيح برواية عبد الكريم
ابن أبي الحارق وغيره من الضعفاء ولم يحتج بهم في الاصول وعبد الكريم ضعيف باتفاق واستشهد به ايضا

في باب التهجد من صحيحه فاذا تقرر هذا فقد جاء ما يفسر حديث رقاعة وحديث ابي حميد واصحابه وفيه نص وهو ما رواه الطبراني في معجمه الكبير من طريق محبوب بن الحسن والخطيب بن جحدر عن معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه قبل اذنيه فاذا كبر ارسلهما ثم سكت وفي رواية وربما اخذ الاولى بالثانية فهذا كما ترى نص في النزاع ومعاذ لم يفارقه صلى الله تعالى عليه وسلم ومحبوب بن الحسن وثقه ابن معين واخرج له البخاري في صحيحه واما ابن جحدر فهو وان كان فيه مقال الا انه غير متهم فصح ان يكون هذا الحديث مفسرا وعاضد الحديث رقاعة وحديث ابي حميد واصحابه به يزول الاشكال ويرتفع القيل والقال مما ورد في الاخبار فنفى بعضها انه صلى الله تعالى عليه وسلم اخذ شماله بيمينه وفي بعضها وصف صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم بدون ذكر ذلك فيين حديث معاذ انه عليه الصلاة والسلام كان يفعل الامرين فالوقت الذي اخذ شماله بيمينه فيه رآه من ذكر عنه ذلك والوقت الذي ارسل يديه فيه رآه من لم يذكره فاخذ كل راو بما روى وبه ثبت ان كل واحد من الائمة له دليل قد علم كل اناس مشربهم وكل حزب بما لديهم فرحون فلم يبق للمتشدق الادعوى الغلط (وثاني الامرين) عمل اهل المدينة كالحسن البصري ومحمد بن سيرين وابراهيم النخعي وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب كما سيأتي عن ابن بطال والزين العراقي الكردي شيخ ابن جبر فمن هنا قال الشيخ عlish في الجزء الاول من فتاويه اما بعد فاعلم ان سدل اليدين في الصلاة ثابت في السنة فعلمه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وامر به باجماع المسلمين واجمع الائمة الاربعة على جوازه فيها واشتهر ذلك عند مقلديهم حتى صار كالمعلوم من الدين بالضرورة وانه اول وآخر فعله صلى الله تعالى عليه وسلم وامر به صلى الله تعالى عليه وسلم (اما الدليل) على أنه اول فعله وامر به فالحديث الذي اخرجه مالك في الموطأ عن سهل بن سعد وعلقاه الشيخان عنه واقتصر عليه البخاري من قوله كان الناس بأمر و ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة (ووجه دلالة) ان أمرهم بالوضع المذكور دليل نص على انهم كانوا يسدلون والا كان امرهم بتحصيل الحاصل وهو عبث محال على الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ومن المعلوم بالضرورة انهم لم يعتادوا والسدل ولم يفعلوه الا لرؤيتهم فعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأمرهم به بقوله صلوا كما رأيتموني اصلي (واما الدليل) على كونه آخر فعله صلى الله تعالى عليه وسلم وامر به فهو استمرار عمل

الصحابة والتابعين عليه حتى قال مالك في رواية ابن القاسم في المدونة لا يعرفه يعني
 الوضع في الفريضة من عمل التابعين اذ لا يجوز جهلهم بآخر حال الرسول صلى الله
 تعالى عليه وسلم ولا مخالفته لملازماتهم له واضبط أحواله واتباعه فيها قال واما القبض في الفريضة
 فاختلفوا في كراهته ونديه واباحته مع اتفاقهم على ثبوت فعله والامر به من النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم والقائلون بنديه واباحته اختلفوا في كفيته ويحصل فيه من مذهب مالك أربعة أقوال بينها
 الامام ابن عرفة وغيره والمشهور منها الذي عليه اكثر اصحابه رواية ابن القاسم عنه في المدونة الكراهة
 وحبته فيها ترك الصحابة والتابعين له واستمرارهم على السدل كما تقدم فدل على نسخ حكم القبض
 اه (فان قلت) ان المعترض قد اورد في التنبيه الاول من التنبيهين المذكورين آخر الباب الرابع
 من رسالته المذكورة على مثل قول الشيخ عlish فدل على نسخ حكم القبض مانصه ومن زيادة العلم
 الملقاة في هذه المسئلة ما بلغني عن بعض الناس انه قال السدل ناسخ لوضع اليد على اليد (قلت) هذه
 دعوى بلا دليل فان جميع من شرح أحاديث وضع اليدين من المالكية وغيرهم مطبقون على انه سنة
 محكمة ولم يفهم أحد بكلمة النسخ والشأن ان كل من علق على حديث قيل فيه يجعل التنبيه على ذلك
 أهم ما يشرحه به كحديث الماء من الماء وحديث الوضوء مما مسته النار وحديث ابن مسعود في تطبيق
 اليدين في الركوع ووجوب صوم يوم عاشوراء بل ولو يكون القول بالنسخ ضعيفا لا يهملونه كحديث
 خروج النساء ذوات الخدور الى المصلى في العيدين وغير ذلك اليس بعجيب ما ادعى احد نسخ هذه
 السنة وينبغي القول به في هذا العصر وايضا النص هنا لا يعقل لان شرطه ثبوت النص المعارض
 فالمتأخر ناسخ على تفصيل بين عامه وخاصة متكررا أولا مؤذنا لتأسي أولا كما هو مبسوط في علم
 الاصول وهنا لمعارض اصلا بل لم ينسخ في جميع الملل والشرائع السابقة كما مر وحيث فقد الثقل
 فمن ضروريات الاصول انه لا نسخ بالاحتمال قال ابن دقيق العيد وابن حجر لا يسوغ اثبات النسخ
 بالاحتمال اه (واوردا ايضا) في التنبيه الثاني من التنبيهين المذكورين على كون العمل من أدلة السدل
 مانصه ومن الزيادات الملقاة ايضا ما بلغني عن قائل انه قال السدل عمل اهل المدينة قلت هذه الكلمة
 لم يقلها أحد من ذوى الكتب المتداولة المعتمدة سوى قيل ضعيف حكاه الصاوي في تعليقات رواية
 الكراهة بدون تسميته لقائله ثم كر عليه بأن المعول عليه تعليل الاعتماد كما سبق وذكره الدردير

ولم يثبت وانما قال في تأويلات الكراهة لم يذ كر المصنف منها عمل اهل المدينة فهي اشارة من الدردير الى انه واه وقد نبذ التعليين الاخيرين وهما منه أشهر ثم يقال لقائلها عمل اهل المدينة الذي يعتبره مذهبنا حجة انما هو اجماعهم وفيه تفصيل وبحث طويل في دواوين الاصول وقد حققناه فيما كتبناه في علم الاصول مع انه لم يؤثر السدل عن مدني من السلف المعتبر اجماعهم سوى ما قيل عن ابن المسيب وحده كما مر فأبني اجماعهم المعارض للنص ما أسهل الدعوى لولا طلب الدليل اه المراد (قلت) اما الجواب عن ايراده الاول فهو ان الايراد مبنى على ان المراد بالنسخ في كلام الشيخ عlish ونحوه نسخ النقل لا نسخ الاجتهاد اما نسخ الاجتهاد فلا يرد عليه ما ذكره كما يشهد بذلك قول شارح التحرير الاصولي المتن مع توقف التحريم بالرضاع على خمس كما هو نص ما في صحيح مسلم وغيره عن عائشة موقوفا عليها كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات يحرم من توفي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي فيما نقرأ من القرآن وتوقف طهارة الاناء الذي ولغ فيه الكلب على سبع كما هو نص ما في صحيح مسلم وغيره عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات اولهن بالتراب منسوخان عند الحنفية اجتهادا منهم بسبب ترجيح ما عندهم من المعارض فان كل موضع تعارض فيه دليلان فرجح المجتهد احدهما يلزم بالضرورة القول بنسخية الآخر والا كان تركا لدليل صحيح عن الشارع او هما منسوخان نقلا اه وذلك ان نسخ الاجتهاد انما هو عبارة عن تضعيف المجتهد ما عارضه عنده معارض قوى في اجتهاده وان كان المضعف عنده صحيحا في نفسه كما يفصح به قول شارح التحرير ايضا ثم كما مال شيخنا المصنف الحكم بالمضعف والصحة انما هو في الظاهر اما في نفس الامر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهرا قال والراجع المعارض عند الحنفية في طهارة الاناء بالثلاث ما روى ابن عدى عن عطاء عن ابي هريرة مرفوعا اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات مع ما أخرجه الدارقطني بسند صحيح عن عطاء موقوفا عن ابي هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء اهرقه ثم غسله ثلاث مرات ولا يضر رفع الاول قول ابن عدى لم يرفعه غير الكرابيسي والكرابيسي لم أجده حديثا منكرا غير هذا فقد قال ايضا لم أربه بأسا في الحديث وقال شيخنا الحافظ صدوق فاضل والمعارض الراجع عندهم في تحريم قليل الرضاع اطلاق الكتاب كقوله تعالى وامهاتكم اللائي ارضعنكم والسنة

كحديث الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ويقدم اطلاق الكتاب لقطعيته ويحرم
 من الرضاع لسلامته من القوادح سنداً ومتناً بخلاف حديث الخمس فقد قال الطحاوي منكر
 والقاضي عياض لا حجة فيه لان عائشة احوال ذلك على أنه قرآن وقد ثبت انه ليس بقرآن ولا تحل
 القراءة به ولا اثباته في المصحف اذا القرآن لا يثبت بخبر الواحد فسقط التعليق به (والمفيد)
 للنسخ نقلاً بالنسبة الى تعلق طهارة الاناء بغسله سبعاً من ولوغ الكلب عمل أبي هريرة على خلافه
 لانه كما قال شيخنا المصنف رحمه الله تعالى ظنية خبر الواحد انما هو بالنسبة الى غير راويه أما بالنسبة الى
 راويه الذي سمعه من في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقطعي حتى ينسخ به الكتاب اذا كان قطعي
 الدلالة في معناه فلزم ان لا يتركه الا لقطعه بالناسخ اذا القطعي لا يترك الا لقطعي فبطل
 تجويزهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاده المحتمل للخطأ واذا علمت ذلك كان تركه بمنزلة روايته
 للناسخ بلا شبهة فيكون الآخر منسوخاً بالضرورة (والمفيد) للنسخ نقلاً بالنسبة الى تعلق التحريم بخمس
 رضعات ماروي المشايخ عن ابن عباس لما قيل له ان الناس يقولون ان الرضعة لا تحرم قال كان ذلك
 ثم نسخ وعن ابن مسعود قال آل امر الرضاع الى ان قليله وكثيره يحرم وعن ابن عمر ان القليل يحرم
 ثم تكون هذه الآثار سالمة لنسخ حديث عائشة عندهم وان لم تكافئه في صحة السند ظاهر الاقطاعه
 باطنا لما يلزمه من نسخ القرآن بعد وفات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يثبت الصحابة وكلاهما
 باطل معدود بطلانه من ضروريات الدين فتقوى هذه الآثار على نسخه ويقع القطع بمضمونها والله
 سبحانه وتعالى اعلم المراد بحذف ما الى نسخ الاجتهاد اشارة العلامة القرافي في تنقيحه بقوله لا
 يوجد عالم الا قد خالف من كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ادلة كثيرة ولكن
 لمعارض راجح عليها عند مخالفتها قال وماروي عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه قال اذا صح
 الحديث فهو مذهبي او فاضربوا بمذهبي عرض الحائط فان مراده مع عدم المعارض او قال في شرحه
 واعتماد كثير من الشافعية على هذا المروي عن الشافعي وقولهم مذهب الشافعي كذا لان الحديث
 صح فيه غلط فانه لا بد من انتفاء المعارض والعلم بعدم المعارض يتوقف على من له اهلية استقراء
 الشريعة حتى يحسن أن يقول لا معارض لهذا الحديث واما استقراء غير المجتهد المطلق فلا عبرة به فهذا
 القائل من الشافعية ينبغي ان يحصل لنفسه أهلية هذا الاستقراء قبل ان يصرح بهذه الفتوى لكنه

ليس كذلك فهو مخطئ في هذا القول اهـ وكذلك ابن فرحون لما قال ابن خويننداد مسائل المذهب تدل على ان المشهور ما قوى دليله واعترضه ابن راشد بان الاشياخ ربما ذكر وافي قول انه المشهور ويقولون في مقابله انه الصحيح الخ أجاب عنه كافي نصرة الكافي مشير الى ما ذكر بان المقابل قد يعضده حديث صحيح وربما رواه مالك ولا يقول به لمعارض قام عنده لا يتحققه هذا المقلد ولا يظهر له وجه العدول عنه فيقول والصحيح كذلك القيام الدليل وصحة الحديث اهـ قال التسولي في شرح التحفة بعد نقله فيفهم من هذا الكلام ان المقلد لا يعدل عن المشهور وان صحيح مقابله وانه لا يطرح نص امامه للحديث وان قال امامه وغيره بصحته وقد صرح بذلك ابن الصلاح وغيره وذلك لانه لا يلزم من عدم اطلاع المقلد على المعارض اتفائه فالامام قد يترك الاخذ به مع صحته عنده لما نفع اطلع عليه وخفي على غيره اهـ ومن هذا مع ما مر تعلم سقوط ما نقله المعارض عن البناني اول الباب الثالث من رسالته بالمرّة من قوله واذا تقرر الخلاف في اصل المسئلة كما ترى وجب الرجوع الى الكتاب والسنة كما قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول وقد وجدنا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد حكمت بمطلوبية القبض في الصلاة بشهادة ما في الموطأ والصحيحين وغيرهما من الاحاديث السالمة من الطعن فالواجب الانتهاء اليها والوقوف عندها والقول بمقتضاها (واما الجواب) عن ايراده الثاني فهو انا لانسلم ان دعوى كون العمل من أدلة السدل لم يقلها احد من ذوى الكتب المتداولة المعتمدة سوى ما حكاها العلامة الصاوي في تعليقات رواية الكراهة وقول الدردير في تأويلات الكراهة لم يذكر المصنف منها عمل اهل المدينة اذ قد ذكر مثل كلام الدردير العلامة الثاني في شرحه على خليل ونصه كافي نصرة الشيخ الكافي بعد قول المختصر تأويلات ولم يذكر المؤلف من علل الكراهة كونه مخالفا لعمل اهل المدينة اهـ على انا لو فرضنا ان هذه الدعوى لم توجد الا في كلامي الصاوي والدردير فكيف نسمع دعوى المعارض انكارها بمجرد كونه لم يطلع على ان السدل فعل جميع اهل المدينة الذين يعتبر مذهبنا اجماعهم حجة سوى ابن المسيب وحده مع ان المثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وهم أمناء فيما نقلوا ولا يلزمهم اثبات ذلك للمعارض على ان رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة قول مالك في وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة لا اعرف ذلك في الفريضة ولكن في النوافل اذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه اهـ

إذا فسرت على ما يقتضيه قول الامام مالك لما سئل عن السدل وقد فعله أئمة يقتدى بهم بأن الامام لم يعرف القبض من صفة صلاة اشيائه من التابعين واتباعهم كسعيد بن المسيب الذي هو من الفقهاء السبعة وكذلك الحسن البصري وابن سيرين وابن جبير وهؤلاء أدركوا الصحابة بلا خلاف اذ هؤلاء قد أجمع المسلمون على ان بهم من الورع والزهد والخشية ما يمنعهم من مخالفة الصحابة قولاً وفعلًا وخير ما فسره بالوارد كان قول مالك لا عرفه على ما رواه ابن القاسم عنه معارضا لقول الترمذي والعمل على هذا يعني القبض عند اهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وكان مقتضيا سقوط قول المعترض مع أنه لم يؤثر السدل عن مدني من السلف المعتبر اجماعهم سوى ما قيل عن ابن المسيب وحده فأين اجماعهم المعارض للنص وقوله ايضا ثم على فرض عدم النص في المسئلة فالحجة هنا على القائل بالسدل لان اجماع اهل المدينة على سنة القبض في الصلاة صحابة وتابعين وتابعي التابعين الا ابن المسيب فهو اجماع على قول ابي محمد الجويني والغزالي وابن جرير وابي بكر الرازي ان شذوذ الواحد والاثنين لا يخل بالاجماع واستظهر ابن الحاجب حجته اه وكان ايضا غير محتاج الى التأويل الذي ذكره المعترض في القاعدة آخر الباب الثاني من رسالته بأنه لا يعرف جواز الاعتماد في الفريضة او بأنه لا يعرفه من لوازم الصلاة وواجباتها التي لا بد منها كما لا يخفى على بصير بل قدم قريبا ان قول مالك المذكور معارض لحديث سهل الذي رواه مالك نفسه في الموطأ واخذه من يده الشيخان وقدم تأييده ويشهد له ايضا قول الشيخ خليل في جامعه نقلا عن سفيان بن عيينة انه قال الحديث مضلة الالفقهاء ومعناه ان الاستدلال على الاحكام بالحديث ضلال واتلاف عن طريق الحق الالفقهاء العارفين بناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة مطلقة ومقيدة ولذا قال ابن وهب كل صاحب حديث ليس له امام في الفقه فهو ضال ولو لا ان الله تعالى اتقنا بمالك واليثة لضلنا اه فاذا قال ابن وهب في الامام هذا الكلام وقد وصل الى الاجتهاد حقيقة وملا الامام مسلم صحيحه بالرواية عنه فما ينبغي لامثالنا ان يقول فيه الاقولا ابلغ وابلع من قول القائل

* فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قدمهوا الحجورا *

ويشهد له ايضا ما في نوازل جنائز المعيار من الرد على الامام ابي العباس البقني لما استدل على عدم جواز تغطية النساء في النعش بالحرير بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل عمل ليس عليه عملنا فهو رد عما نصه

نص الأئمة المحققون من علمائنا رضي الله تعالى عنهم وارضاهم على ان المقلد الصرف مشلى ومثل من اشتملت عليه هذه الاوصاف من الاصحاب واكبر مناطبة واعلى منزلة واطول يدا ممنوع من الاستدلال بالحديث واقوال الصحابة رضي الله تعالى عنهم بل ذلك عندهم من الاوليات قالوا وانما يستعظم عدم استدلال المقلد بذلك ويشنع القول فيه الجهال حتى نقل ابو بكر بن خيران على تحريره اجماع الأئمة فاذا علمت هذا ووقفت على مارسمت فيه فالواجب على هذا الفاضل ان لا يتسكلم في هذا الحديث باعتبار اقتناص الاحكام منه ردا وقبولا لانه ان فعل زجره لسان الحال وقال له ليس بعشك فادرجي وانشده

✽ اذالم تستطع شيئا فدعه ✽ وجاوزه الى ما تستطيع ✽

✽ خل الطريق لمن يبنى المنار به ✽ وابرز بيرزة حيث اترك القدر ✽

✽ يا باري القوس بريالست تحسنه ✽ لا تظلم القوس اعط القوس باريها ✽

او ايراد ما للمحدثين في هذا من المجال يخرجننا الى حد الاسباب الممل ثم الحديث المستدل به انما يستدل به من له اهلية الاستدلال بالحديث وهم المجتهدون اه بلفظه ويشهد له ايضا ما في آخر نوازل الطهارة من المعيار نقلا عن ابن مرزوق مما نصه نص القاضي ابو الفضل عياض رحمه الله تعالى في اول مداركه على ان لفظ الامام ينزل عند مقلده بمنزلة الفاظ الشارع باعتبار العمل بمنطوقه ومفهومه وغير ذلك فعلى هذا قياس المقلد على اصول امامه كقياس المجتهد على الاصول الشرعية قلت وقد يكون في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم العلماء ورثة الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم اشارة الى هذا هو كذا يشهد له ما في نوازل الاقضية والشهادات منه ايضا مما نصه لان من ليس من اهل النظر وحكمه التقليد واذا تقدم مذهبنا فانما تقلده لانه عنده اصح المذاهب وصاحبه عنده اعلم اصحاب المذاهب ولا يسوغ له خلافة حتى قال بعضهم ان الملتزم لبلد لا يحل له مخالفة امامه وان الامام لمقلده كالنبي في امته وهو صحيح في النظر اه الغرض منه ولا حاجة الى التطويل بمثل هذا لانه من الضر وريات (الوجه الثالث) ان استدلالنا على السدل بما مر يعلم منه فساد قول المعارض وليس في الصحاح الستة وكتب الأئمة الاربعة ولا في غيرها من كتب الحديث حرف يدل على السدل في الصلاة على انك قد علمت مما مر ان المقلد البحت مثلنا ليس بمدع مقالا حتى يطلب بالدليل وانما هو ناقل فيطلب بالصحة ويكون قول مقلده عنده بمنزلة

قول الشارع ولكن الحامل للمعترض على طلب الاستدلال ما يزعجه من أنه من المجتهدين كما يدل على ذلك ما ذكره الكافي في نصرته من أنه يفتي بجواز حلية الرجال بالورق كالمعلقة أي الساعة دون الذهب ولما سئل عن الفرق بينهما أجاب بأنه تتبع الآثار فلم يجد ما يحرم الفضة على الرجال وأنه يقول بعدم القنوت في الصبح وأنه يقول بتسبيح غسل الأثناء في الكلب وكنت اجتمعت مع بعض علماء اليمن في سنة الف وثلثمائة وست وعشرين فتذاكرنا ملياً حتى سألتني عن المعترض فقلت له أعرفه فأثنى عليه وقال لي أنه يعجبني حيث لم يتعصب لمذهب وإنما مذهبه الحديث ولا واحدة من المسائل الثلاثة يقول بها مالكي فواظهر مذهبه وقال لم يثبت عندى السدل وإنما الثابت عندى القبض لأراح نفسه وأراح الناس فلا يلتبس حينئذ على الناس اهـ

﴿ الشبهة الثانية ﴾

قوله في الباب الثالث من رسالته أيضاً أن أصول التشريع النبوي ثلاثة القول والفعل والتقريب كما هو من المعلوم وكلها يثبت سنة القبض (أما إثباتها بالقول) فهو أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمرهم بها كما في الحديث الصحيح (وأما إثباتها بالفعل) فأحاديث كثيرة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان فعله ومنه رواية سخنون عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنهم رأوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واضع يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة (وأما إثباتها بالتقرير) فهو أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلحه لهم بنفسه كحديث جابر قال مر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فأنزعها ووضع اليمنى على اليسرى رواه أبو داود (ومثله حديث ابن مسعود) وقع له نفسه فأصلحه له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما في الصحاح وليس بيد من نفي هذه السنة واحد من هذه الثلاثة وهي بنابيع الشريعة المطهرة اهـ

(أقول) الجواب عن هذه الشبهة أنها فاسدة من وجهين (الوجه الأول) أن سنة سدل اليدين في الصلاة ثابتة بفعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما يشهد له حديث أبي حميد وأصحابه مع ما يفسره مما رواه الطبراني في الكبير عن معاذ بن جبل وغيره مما علمت وبأمره صلى الله تعالى عليه وسلم كما يدل له حديث سهل بن سعد المار من قوله كان الناس يؤمرون إلى آخره وذلك أن أمرهم بالوضع المذكور دليل نص على أنهم كانوا يسدلون والا كان أمراً بتحصيل الحاصل وهو عبث محال على الشارع

صلى الله تعالى عليه وسلم ومن المعلوم بالضرورة أنهم لم يعتادوا السدل ولم يفعلوه الا لرؤيتهم فعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم اياه وامرهم به بقوله صلوا كما رأيتموني اصلى كما مر عن الشيخ عlish فسقط قول المعترض وليس بيد من نفاها واحد من هذه الثلاثة (الوجه الثاني) ان الاحاديث التي أثبت بها المعترض سنة القبض قولاً وفعلاً وقراراً قد علمت ما فيها مما يسقط الاحتجاج بها وبعد تسليم ان كثرة الطرق تدل على ان للشيء اصلاً نقول هو معارض بشي اقوى منه عند امام دار الهجرة وهو حديث رفاة وحديث ابي حميد واصحابه مع حديث معاذ بن جبل وعمل اهل المدينة وقول وائل في الحجى الثانى فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب كما علمت على أنه لو لم يوجد فيه الا قول الامام في المدونة لا اعرف القبض في الفريضة ولكن في النوافل اذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه اهـ لكان للمقلد بمنزلة نص الشارع على سنة السدل كما بينالك ذلك قريباً فلا تغفل

﴿ الشبهة الثالثة ﴾

قوله في الباب الثالث ايضا ان من الصحابة الذين حفظت عنهم سنة القبض عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابن عباس وابن عمر وعائشة وابابكر الصديق وعلى بن ابي طالب وابن مسعود واباهريرة وابا الدرداء وجابر بن عبدالله وعبدالله بن الزبير وحذيفة وسهل بن سعد ووائل بن حجر ومعاذ بن جبل وغيرهم رضى الله تعالى عنهم وقال ايضا من ذالبعثة النبوية الى عصرنا لم ينسب احد فعل السدل سنة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وما روى راو ولو ضعيفا انه صلى الله تعالى عليه وسلم فعله اولا وآخرا ولا امر به ولا تجدد أثر من محدث ولا نص من فقيه يشعر بذلك لا بدليل ولا بغير دليل ولذلك لا يقدر القائل به ان ينقل عن احد ما ثبت مدعاه في نقطة النزاع ولو كلمة ومن خاض عباب علوم السنة وامهات الفقه ودواوين مسائل الخلاف عرف ان لا قائل اصلاً بمشروعية السدل وسنيته من اهل القرون الثلاثة المشهود لهم من لسان النبوة بالخيرية وايضاً لم يروا القول به اجتهاداً عن صحابي قط الا رواية ضعيفة عن ابن الزبير ورواية القبض عنه اصح فقد روى ابن عبد البر بسنده عنه انه قال صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة ولم يرو عن تابعي الا عن ابن المسيب من الحجازيين وروى عن الحسن البصرى والنخعي من فقهاء العراق لكن الرواية عن الحسن يضعفها انه أجدر واة سنة وضع اليدين عند ابي داود وأما النخعي ان صح فهو من صغار التابعين من الطبقة الخامسة الذين رأوا واحداً

او اثنين من الصحابة دون سماع منهم كما في التقريب للحافظ ابن حجر ولم يرو عن احد من اتباع
 التابعين الا عن الليث بمصر ثم هؤلاء لهم مذهب مثل الأئمة الاربعة ومالك لم يدر كهم الا الليث فانه
 معاصر له من اقرانه ثم قال بعد كلام ومالك اخذ عن تسعمائة شيخ ثلثمائة من التابعين وسبعمائة من تابعي
 التابعين ليس فيهم من يوجد عنه رواية في السدل والذين اخذوا العلم عن مالك الف وثلثمائة عالم عد
 عياض منهم في المدارك نحو الالف مقتصر على المشاهير ليس فيهم من توجد له رواية في السدل عن مالك
 فيما جمعه المؤلفون لمسائل الخلاف وكلمة ابن القاسم في المدونة زالت شبهتها بما بسطناه في الباب الثاني
 يعني بما بسطه بما ذكره في ذلك الباب من ترجيح تأويل الاعتماد ومن انه يظهر منه ان قول مالك لا عرفه
 اى لا عرف جواز الاعتماد به في الفريضة ومن ان المسناوى قال ومن الشيوخ من حمل ما روى عن
 مالك في القبض من قوله لا عرفه على انه لا يعرفه من لوازم الصلاة وواجباتها التي لا بد منها فكيف
 ينسب عمل رجل او رجلين في القرن الى اهل القرن كلهم او جلهم وعلى فرض عمل الصحابة
 للسدل لا يجوز نسبته للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمجرد عملهم له الا بقول الصحابي امرنا بكذا أو
 السنة كذا ومع ذلك لا يقال قاله او فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بل يقال موقوف حكمه الرفع وقد
 تقدم ان الصحابة لم يسدلوا فضلا عن أن يقولوا هو من السنة وقال في الباب الرابع ان وضع اليدين
 في الصلاة ليس مختصا بهذه الامة بل هو من شرائع الانبياء عليهم الصلاة والسلام لهم ولاهل العبادة
 من اممهم كما تفيد الاحاديث المرفوعة من ابي عثمان الهندي والحسن البصري وغيرهما وقال بعض شراح
 الموطأ من فضلاء الهند تحت الحديث الذي لفظه من كلام النبوة اذالم تستحي فاصنع ما شئت فوضع
 اليدين احدهما على الاخرى في الصلاة مانصه اى عليه الانبياء ولم ينسخ في ملة ولم يخص بشريعة دون
 شريعة اه ومثله في شرح الزرقاني وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم يقول انا معاشر الانبياء امرنا بتعجيل افطارنا وتأخير سحورنا وان نضع
 ايماننا على شمالك في الصلاة اخرجه الطبراني في كبيره بسند صحيح وقد علمت ان هذه الهيئة من
 شعار الصلاة اتفاقا منذ بعثت الرسل واستبضأت الشرائع الحققة وخاتمتها شريعتنا المحمدية
 (اقول) هذه الشبهة ساقطة من وجوه (الوجه الاول) ان الاحاديث التي روت سنة القبض من طريق
 ابن عباس وابن عمر وطريق عائشة وطريق علي بن ابي طالب وطريق ابن مسعود وطريق ابي

هريرة وطريق جابر بن عبد الله وطريق عبد الله بن الزبير قد علمت انها اماضيعة بالاتفاق او عند
الاكثر واما ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فهو وان ذكر في التوضيح ان القبض قوله الا ان ابن الزبير
قد أخذ صفة الصلاة عنه فقد أخرج الخطيب وغيره في تاريخ بغداد عن احمد بن حنبل رضي الله تعالى
عنه قال حدثني عبد الرزاق قال ان اهل مكة يقولون اخذ ابن جريج صفة الصلاة عن عطاء واخذها
عطاء عن ابن الزبير واخذها ابن الزبير عن ابي بكر الصديق واخذ ابو بكر عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وابن الزبير كان السدل من صفة صلاته وعطاء ممن كان ينجريين الارسال والقبض كما سيأتي
عن ابن بطال والزين العراقي الكردي والعيني فعلم من هذا ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه كان السدل صفة
صلاته وحينئذ فالمرور عن ابي بكر الصديق كل من الارسال والقبض وفعل ابن الزبير للسدل دليل
قاطع على نسخ ما رواه في القبض كما مر عن الحديثين اذ لا وجه لعدوله عنه الا ذلك فتنبه واما معاذ بن جبل
فلفظ ما رواه الطبراني عنه كما مر نص في ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان السدل من صفة صلاته في
الغالب واما القبض فانما كان يفعله قليلا كما علمت واما وائل بن حجر فلم يروا عنه القبض الا في الحجى
الاول واما في الحجى الثاني فلم يروه عنه احد بل قد نص نفسه على انهم يحركون أيديهم تحت الثياب وهو
ظاهر في السدل كما عرفت واما سهل الساعدي فقد مر ان ما رواه في القبض وان صح الا ان الراجح انه
موقوف عليه ليس الا والموقوف لا تقوم به حجة عند المالكية على انه قدم ايضا ان ابا حميد الساعدي لما
وصف صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم على سبيل الاستقصاء في السنن والفرائض وهو في عشرة من اصحاب
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم ابو قتادة وفي رواية وابو هريرة ومحمد بن مسلمة وسهل بن سعد
 وغيرهم قالوا له صدقت والحال انه لم يذكر في وصفه لصلاته صلى الله تعالى عليه وسلم القبض وهو في مقام
الاحتجاج عليهم فعلم انه اخبر بما عندهم من ان القبض ليس من صفة صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم
والا لانكر واعليه قائلين له يا ابا حميد تركت او نسيت اخذ الشمال باليمين كما هو العادة الجارية بالمناقشة
في مقام الاحتجاج على اقل شيء فحيث لم يناقشوه في ذلك علم انهم متفقون على ترك القبض في صفة صلاته
صلى الله تعالى عليه وسلم وانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان سادلا لان السدل هو الاصل والاصل
لا يحتاج الى ذكره كما علمت ذلك وحينئذ فيكون المروي عن ابي هريرة وسهل الساعدي كل من الارسال
والقبض لا القبض وحده والمروي عن ابي قتادة ومحمد بن مسلمة ومن معهما غير سهل وابي هريرة هو

الارسال كما لا يخفى فسقط حجة المعترض في قوله ان من الصحابة الذين حفظت عنهم الى قوله وغيرهم
رضي الله تعالى عنهم وايضا قد مر تأييد قول بعض متأخري المالكية ان حديث سهل منسوخ بأمور
وتقدم ما يشهد له فلا تغفل (الوجه الثاني) انك قد علمت ان سنة السدل ثابتة ومنسوبة الى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم بحديث المسيء صلته المروى عن رقاعة وبحديث أبي حميد واصحابه مع ما يفسرهما
وبعضهما مما مر بيانه غير مرة ويعلم انه صلى الله تعالى عليه وسلم فعله اولا وامر به من حديث سهل
الساعدي على ما مر بيانه في كلام الشيخ عlish ويعلم انه آخر فعله صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث
وائل بن حجر اذ لم يروا واحد عنه في الحجى الثاني القبض بل قد نص نفسه انهم يحركون ايديهم وهو ظاهر
في السدل كما علمت وقد مر قول ابن العربي في الفتوحات المكية اختلف الناس في وضع اليد على الاخرى
في الصلاة فكرهه قوم في الفرض واجازوه في النفل ورأى قوم انه من سنن الصلاة وهذا الفعل اي
القبض مروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما روى في صفة صلته صلى الله تعالى عليه وسلم انه
لم يفعل ذلك اهـ وقد مر ايضا عن حفيد بن رشد رحمه الله تعالى مثل ما لابن العربي في الفتوحات بعبارة طويلة
لا حاجة لاعادتها و مر ايضا ان الامام ابن القصار وتبعه ابن بطلال احتج على السدل بحديث المسيء صلته الذي
رواه رقاعة وقال الامام ابن بطلال في شرح البخاري اختلف العلماء في هذا الباب يعني وضع اليد على
اليدها فتعجب طائفة وضع اليد على اليدورات طائفة الارسال روى ذلك عن عبد الله بن الزبير والحسن
وابن سيرين وسعيد بن المسيب ورأى سعيد بن جبير رجلا واضعا يده على شماله ففرق بينهما وروى
ابن القاسم عن مالك انه قال لا احبه في المكتوبة ولا بأس به في النوافل لطول القيام وقال عطاء من شاء فعل
ومن شاء ترك والاوزاعي كذلك اهـ وفي العيني على البخاري بعد ان تكلم على القبض وحكى ابن المنذر
عن عبد الله بن الزبير والحسن البصري وابن سيرين انه يرسلهما وكذلك عند مالك في المشهور
يرسلهما وان طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة قاله الليث بن سعد وقال الاوزاعي
هو مخير بين الوضع والارسال اهـ وقال الزين العراقي الكردي في شرح الترمذي ذهب قوم الى ان
وضع اليمين على اليسار سنة ويحكي ذلك عن علي كرم الله تعالى وجهه وابي هريرة وقوم من الصحابة
رضي الله تعالى عنهم وروى عن سعيد بن جبير والنخعي وابي مجلز وعمرو بن ميمون وابوب السخيتاني
واليه ذهب الثوري وحماد بن مسلمة والشافعي وقال آخرون يرسلهما لا يضع اليمنى على اليسرى

ذكره ابن المنذر عن عبدالله بن الزبير والحسن البصري والنخعي وابن سيرين وقال الامام الليث يرسلهما اذا طال عليه وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة وقال الاوزاعي مخبر وروى عبد الحكم عن مالك الوضع وروى ابن القاسم السداه وقال الزرقاني بعد نقل ما يدل على القبض وروى ابن القاسم عن مالك الارسال وصار اليها كثر اصحابه وروى ايضا عنه اباحتها في النافلة لطول القيام وكرهه في الفريضة ونقل ابن الحاجب ان ذلك حيث تمسك معتمد القصد الراحة وفي الابي على مسلم صحت الآثار بفعله والحنس عليه وعن علي رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى فصل لربك وانحر انه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة في الصدر عند النحر واتفقوا على انه ليس بواجب ثم اختلفوا فقال مالك والجمهور هو سنة لانه صفة الخاشع وقال مالك ايضا والليث وجماعة بالكراهة وعلت ايضا بخوف ان يعتقد وجوبه وقيل لئلا يظهر في من خشوعه خلاف الباطن وتؤول عن مالك انما كرهه لمن يفعله اعتمادا ولذا كرهه مرة في الفرض دون النفل لطول امر النفل وخير بينه وبين الارسال الاوزاعي وجماعة من الفقهاء قلت ومنعه العراقيون من اصحابنا وفي سماع اشهب لا بأس به فالأقوال خمسة اه وفي كتاب اكمال المعلم لفوائد مسلم للقاضي عياض ذهب جمهور العلماء وأئمة الفتوى الى اخذ الشمال باليمين في الصلاة وانه من سننها وتام خشوعها وضبطها عن الحركة والعبث وهو احد القولين لما لك في الفرض والنفل ورأت طائفة ارسال اليمين في الصلاة منهم الليث وهو القول الآخر لما لك وكراهة الوجه الاول قيل مخافة ان يعد من لوازمها وواجبات سننها وقيل لئلا يظهر من خشوع ظاهره اكثر من باطنه وخيرت طائفة منهم الاوزاعي في الوجهين فانه كان يقول يتخير المصلي بين الاعتماد والارسال وكان يقول انما امر و بالاعتماد اشفاقا عليهم لانهم كانوا يطولون القيام فكان ينزل الدم الى رؤس اصابعهم اذا ارسلوا فقليل لهم اذا اعتمدتم لا حرج عليكم اه وقال ابن عبد البر في كتابه الكافي مانصه كما في النصرة كمال الصلاة بعد السباغ الوضوء واستقبال القبلة والتكبير مع النية ورفع اليدين حذو المنكبين ووضع اليمنى على اليسرى او ارسالهما كل ذلك سنة في الصلاة اه المراد وغير خاف ان ابن عبد البر من اكابر المحدثين بل قد اطلق عليه حافظ المغرب والمشرق فلا بدعي ان السدل سنة الا بنص علمه بل قد نص المعروف بالعلم والدين المحقق السهروردي في عوارف المعارف على ان السدل في الصلاة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله بعد ان تكلم على مقاومة النفس

ويستغنى حينئذ عن مقاومة النفس ومنع جواذبها بوضع اليمنى على الشمال فيسبل حينئذ لذلك والله اعلم بما نقل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه صلى مسبلا وهو مذهب مالك اه ومن هنا يعلم ان المعارض انما جزم في رسالته بان السدل لم يفعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الصحابة من بعده غير ابن الزبير مع ان رواية القبض عنه ارجح ولم يرو عن احد من التابعين الا عن ابن المسيب من الحجازيين والحسن البصري النخعي من فقهاء العراق مع ان الرواية عن الحسن يضعفها انه احدث رواة سنة وضع اليدين عند ابي داود والا للنخعي من الطبقة الخامسة الذين رأوا واحدا أو اثنين من الصحابة دون سماع منهم ولم يرو عن احد من اتباع التابعين الا عن الليث بمصر بناء على عدم علمه بمن نص على ذلك وان قول ابن القاسم قال مالك لا اعرف القبض لا يكون نصا مع احتماله الذي ذكر في كلامه ونحن نقول عدم العلم بالشيء لا يوجب عدمه كما هنا وانما لم يحصل علم المعارض به لفقد شرط او وجود مانع له كما يشهد له ما ذكرناه من أدلة سنية السدل على انا لو لم نطلع على نص في سنية السدل غير قول ابن القاسم قال مالك لا اعرف القبض الذي تلقاه اهل المذهب كلهم بالقبول على ظاهره وعملوا بمقتضاه ولم يؤوله احد منهم الا من شذ كما سنأوى كما سنوضحه لك بعد حتى صار كون مشهور مذهب مالك سنية السدل وكراهة القبض من المعلوم الضروري عند اهل المذهب وغيرهم كما صرح به الشعراني في الميزان لكان ذلك كافيا لثاني الجزم بثبوت المعارض لاحاديث القبض كما يشهد له ما مر عن القرافي وغيره من نحو قول القرافي وقولهم مذهب الشافعي كذا لان الحديث صح فيه غلط فانه لا بد من انتفاء المعارض والعلم بعدم المعارض يتوقف على من له اهلية استقراء الشريعة حتى يحسن ان يقول لا معارض لهذا الحديث واما استقراء غير المجتهد المطلق فلا عبرة به اه المراد وقول المعارض ان الرواية عن الحسن يضعفها انه احدث رواة سنة وضع اليدين عند ابي داود ساقط بل الرواية عن الحسن مما يضعف حديث ابي داود في القبض الذي الحسن احدث رواه وذلك لانه يعلم من رواية السدل عن الحسن ان رأيه على خلاف حديث ابي داود في القبض الذي روى عنه وكونه خلاف رأيه مما يدل على نسخه عنده كما يشهد له قول القباب في شرح قواعد عياض كان الحافظ ابن عبد البر يقول بالرفع عند الر كوع فقيل له وانت تقول به فافعله حتى تقتدي بك قال لا اخالف قول ابن القاسم وعمل الصحابة لان مخالفة الاصحاب فيما لا يجوز ليس من شأن الأئمة اه وقد مر لنا بيان ضعف سند حديثي ابي داود والمذكور فتنبيه (الوجه الثالث) ان نسبة السدل للإمام وجمهور اصحابه هي الثابتة في كلام الأئمة المحققين من اهل المذهب وغيرهم ولم يصفه احد منهم بكراهة ولا منع فحكمه

مسلم لديهم بعضهم يعبر عنه بالنذب وبعضهم بالسنة وانما وقع الخلاف في القبض هل هو مكروه مطلقا او ممنوع كذلك او مكروه ان قصد الاعتماد واظهار خشوع او خيفة اعتقاد الوجوب فرجحوا الكراهة وانها معلولة وان علتها قصد الاعتماد وانه اذا تسنن لم يكره القبض فالترجيحات الواقعة منهم ليست بين القبض والسدل بل من الحيثية المذكورة قبل والا فالقبض والسدل كلاهما سنة وهذا كلام المحققين من اهل المذهب وغيرهم شاهد ذلك اما كلام المحققين على غير اهل المذهب ففي مبسوط لسرخسي صحيفة عدد ٢٤ من الجزء الاول بطبع مصر وتاول بعض شيوخنا ان كراهية مالك له يعني القبض انما هو لمن فعله على طريق الاعتماد ولهذا قال مرة ولا بأس به في النوافل لطول الصلاة قال فاما من فعله تسننا ولا غير اعتماد فلا نكرهه اه وفي النووي على مسلم وعن مالك رحمه الله روايتان احدهما يضعهما تحت صدره والثانية يرسلهما ولا يضع احدهما على الاخرى وهذه رواية جمهور اصحابه وهي الاشهر عندهم وهي مذهب الليث بن سعد وعن مالك رحمه الله ايضا استحباب الوضع في النفل والارسال في الفرض وهو الذي رجحه البصريون من اصحابه اه ومر عن العيني على البخاري مثله وفي القسطلاني روى ابن القاسم عن مالك الارسال وصار اليها اكثر اصحابه وقدم عن غيره هؤلاء ايضا مثل ما لهم واما كلام المحققين من اهل المذهب فقال خليل في التوضيح عند قول ابن الحاجب في مختصره وفي سدل يديه او قبض اليمنى على اليسرى تحت صدره ثالثا لا بأس به في النوافل وكرهه في الفريضة ورابعها تأويلها بالاعتماد وخامسها روى اشهب اباحتها اه مانصه الجواز اي للقبض فيهما في العتية والمنع فيهما رواه العراقيون والتفصيل هو مذهب المدونة قال فيها ولا يضع يمينه على يسراه في فريضة وذلك جائز في النوافل لطول القيام قال ابن رشد وظاهرها الكراهة في النفل الا ان طال وقال غيره وظاهرها جواز الاعتماد فيه وقوله وخامسها روى اشهب اباحتها اي السدل والقبض في الفرض والنفل وهو قول مالك في الواضحة اه فانت تراه نقل رواية العراقيين عن مالك منع القبض فيهما ورواية ابن القاسم منعه في الفرض فقط وكرهته في النفل الا ان طال او جوازه فيه تردد ان فيها هو ظاهرها وقدم لك قول ابن عبد البر في كتابه الكافي بأن كلام من السدل والقبض سنة وقال الامير في رسالته الكوكب المنير والامر في قبض اليدين وسدلهما واسع اه وقال العلامة الزرقاني على خليل مع المتن ونذب لكل مصل ولو نفلا سدل يديه أي ارساله لجنبه اه وسلمه العلامة البناني والرهوني والشيخ

كنون وانما تعرض البناني لبقية الاقوال في المسئلة التي ذكرها الشيخ المساوي وكثير من الناس لا
 يفهمون كلام الاكياس فيظنون ان العلامة البناني منكر للسدل وليس كذلك يدرك صحة ذلك من
 تأمل كلامه وكان ذا ادراك وفي حاشية العلامة الامير على الزرقاني قوله بكوع اليسرى التحديد
 بالكيفية انما يناسب الحكم بأنه مطلوب وهو قول قوي في المذهب فرضا ونفلا كما في بعض نسخ البناني
 عن رسالة المساوي في القبض اه فتبصر في كلامه رحمه الله تعالى تعلم ان المفتي به هو السدل ولا يحصى
 عن ذلك وقال ولي الله سيدي محمد الحرشي في قول المتن وسدل يديه اي يندب لكل مصل على
 المشهور سدل اي ارسال يديه الى جنبه من حين يكبر للاحرام ظاهره في الفرض والتفل اه قال
 العلامة العدوي عليه وهو كذلك كما أفاده البساطي وقال الاستاذ الدردير على خليل مع المتن وندب
 لكل مصل مطلقا سدل اي ارسال يديه لجنبه اه وقال في كتابه اقرب المسالك وندب ارسالهما
 بوقار لا بقوة ولا يدفع بهما أمامه لمنافاته الخشوع اه وقال الشيخ ميارة على ابن عاشر السابع سدل
 اليدين اي ارسالهما لجنبه يريد في الفرض اه وسلمه محشيه ابن الحاج وتعرض لبقية الاقوال كما فعل
 البناني وقال الشيخ سالم السنهوري وندب لكل مصل على المشهور سدل اي ارسال يديه الى جنبه
 اه وقال بهرام قوله وسدل يديه اي وكذلك يستحب سدل يديه في الصلاة اي ارسالهما الى ان قال وروى
 أشهب اباحة القبض والسدل في الفريضة والنافلة واستحبه اللخمي وابن رشد فيهما وقاله مالك اه
 وفي الجواهر الثمينة لابن شاس ثم اذا ارسل يديه قبض باليمنى على المعصم والكوع على يده اليسرى
 تحت صدره على رواية مطرف وابن الماجشون في استحسان ذلك فيسدلها على ظاهر رواية ابن
 القاسم في الكتاب اذ روى لا بأس به في النافلة وكرهه في الفريضة لكن تأول القاضيان ابو محمد وابو
 الوليد روايته وحملاه على الاعتماد لانه هو المكروه في الفريضة المباح في النافلة لا على وضع اليمنى على
 اليسرى الذي هو هيئة من هيئات الصلاة وهو مخير على رواية اشهب اذ روى الاباحة فيهما اه وفي الخطاب
 عقب قول المختصر تأويلات قيل انه يجوز في الفرض والنفل وقيل يمنع قاله العراقيون وقيل يكره
 في الفرض ويجوز في النفل وهو ظاهر المدونة اه وفي التتائي على خليل المتن مع وندب سدل يديه
 اي ارسالهما الى جنبه طول ام لا الى ان قال بعد قوله تأويلات ولم يذكر المؤلف من علل الكراهة كونه
 مخالفا لعمل أهل المدينة اه فسقط قول المعترض والذين أخذوا العلم عن مالك ألف وثلثمائة عالم عد عياض منهم

في المدارك نحو الالف مقتصر على المشاهير ليس فيهم من توجده رواية في السدل عن مالك وعلى فرض عمل الصحابة للسدل لا يجوز نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم الى آخر كلامه (الوجه الرابع) أن ماروي عن النخعي من انه كان يقول والله لو رأيت الصحابة يتوضؤون الى الكوع لتوضأت كذلك وأنا اقرأها الى المرفق مما يسقط قول المعترض وعلى فرض عمل الصحابة للسدل لا يجوز نسبته للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمجرد عملهم له الا بقول الصحابة أمرنا بكذا او السنة كذا ومع ذلك لا يقال قاله او فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بل يقال موقوف حكمه الرفع اه فوجه قول النخعي انهم لا يهتمون بترك السنن وايضا مما يسقط هذا تقديم مالك عمل اهل المدينة على الحديث الصحيح وتوجيهه بقول الشارح مساحي في نظم الدرر مانصه ومن ذلك تعويله يعني مالكا رضي الله تعالى عنه على العمل المتصل وذلك لان ثبوت العلم بعدالتهم وكثرة المخالطة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وشدة بحثهم عن مدارك الاحكام من اقوى المآخذ المفيدة للعلم لغلبة الظن بظفرهم بالناسخ وهم الصدر الاول وعلماء المدينة الذين هم أدري بما توفي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمر الدين ومالك اعلم علماء الامصار بعلمهم اه وقول الشيخ ابو يحيى لا يخلو قولكم في علماء المدينة الذين احتج مالك بعلمهم اما ان تحكموا عليهم بالجهل وعدم معرفة الأثر وكافة الذهن في النظر وهذا مما يستحي أن يتفوه به من يؤمن بالله واليوم الآخر فان هؤلاء اعلم الامة بلامنازع ورواة الأثر بلامدافع وسوء الظن بهم فسوق واما ان تحكموا عليهم بمخالفة السنة والتلاعب بالدين بحيث كلما رأوا حديثا أو اثرا خالفوه وهذا أدهي وامروا ما ان تحكموا عليهم بالعلم والفضل والدين وانهم انما اركوا حديثا أو اثرا لا مرقوى عندهم او لضعفه عندهم او ظفرهم بناسخ وهذا ماندعيه اه كلامه بتغيير ما وزيادة وقد اجاب الامام حين روجع في العمل بقوله والله ما استوحشت بسعيد بن المسيب وغيره من اهل المدينة لقول قائل ولولا عمر بن عبد العزيز اخذ العمل بالمدينة لشك كثير من الناس وفي البيان والتحصيل لابن رشد والمدخل لابن الحاج وجامع أبي يونس قال مالك رضي الله تعالى عنه العمل أثبت من الحديث وانه لضعيف في مثل ذلك ان يقال حديثا فلان عن فلان قال ابن مهدي السنة القديمة من سنن اهل المدينة خير من الحديث فانت ترى ان النخعي والامام مالك واتباعه لم يشترطوا في اخذهم بالعمل وتقديمه على النص القرآني والحديث الصحيح قول الصحابي ولا التابعي امرنا بكذا او السنة كذا بل جزموا بأن عملهم هو عمله صلى الله تعالى عليه وسلم كما يشهد لذلك التوجيه بالوثوق بهم في تمام المتابعة له صلى الله تعالى عليه وسلم كما لا يخفى على ذي بصيرة

﴿ الشبهة الرابعة ﴾

قول المعترض في الباب السادس من رسالته الاصح ان المشهور ما كثر قائله والراجح ما قوى دليله كما اعتمده القرافي وقال بعده وكان مالك يراعى ما قوى دليله لا ما كثر قائله ومثله قاله ابن عبد السلام فهذا اصل مهم من اصول مالك ينبغي ان لا يغفل عنه في الخلافات ولذا قال المحققون اذا تعارض الراجح والمشهور فالواجب العمل بالراجح وقال المسناوى وقد اجتمع في سنة وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة قوة الدليل وكثرة القائل ثم ذكر الدليل و اشار الى اسماء جماعة من محققى المالكية القائلين به وقد اسلفنا اى في الباب الاول من الرسالة ما لا مزيد عليه وبذلك تعرف انه لم يبق في يد صاحب السدل قوة دليل ولا كثرة قائل وقد حصص الحق لمن كان له ثبت وذوق عند طلب حقائق المسائل قال وعبر القرافي عن وضع اليدين في الصلاة بالمشهور وهو عياض عبرا بأنه قول الجمهور وعبد الوهاب بالمذهب وابن العربي بالصحيح وابن رشد بالظاهر واللمخى بالاحسن والاجهوى بالافضل والعدوى بالتحقيق والمسناوى اثبت انه الراجح وانه ايضا المشهور وفي تعليق الكراهة بقصد الاعتماد عبر الدردير بالمعتمد والامير بالا قوى والصاوى بالمعول عليه وليس بعد هذه التعبيرات تعبير يطمئن القلب اليه انتهى وقال في الباب الاول امارا واية غير ابن القاسم مطلوبة هذه السنة يعنى القبض في الصلاة وترجيحات اهل المذهب لذلك فدونك، قال العلامة البناني في حاشيته الشهيرة بعد ذكر استحباب القبض في الفريضة والثافلة مانصه وهو قول مالك في رواية مطرف وابن الماجشون عنه في الواضحة وقول المدنيين من اصحابنا واختاره غير واحد من المحققين منهم اللخمي وابن عبد البر وابو بكر بن العربي وابن رشد وابن عبد السلام وعده ابن رشد في مقدماته من فضائل الصلاة وتبعه القاضي عياض في قواعده ونسبه في الاكمال الى الجمهور وكذا نسبه لهم الحفيد بن رشداه وسلمه الشيخ الرهوني مع دقة انتقاده خلف البناني وكذلك الفقيه كنون ومثل مال البناني للشيخ ابن الحاج الفاسي محشى ميارة ثم ختم البناني كلامه قال وذكر رواية مطرف وابن الماجشون ايضا ابن عرفة والمواق والقلشاني على شرحه لابن الحاجب والثعالبي في جامع الامهات وقد افصح ابن رشد عن معنى الاستحباب المروى عن مالك في الواضحة بأن يكره ترك القبض في الفريضة والثافلة وكتاب الواضحة من امهات المذهب لابن حبيب واما القرينان وهما اشهب وابن نافع فرواية اشهب عن مالك في العتية انه لا بأس بوضع اليمنى على اليسرى

في الصلاة المكتوبة والنافلة كما نقله ابن أبي زيد القيرواني في النوادر وأبو الحسن في شرح المدونة
والشيخ أحمد زروق وعبارة المواق في رواية أشهب عن مالك أن وضع اليد اليمنى على اليسرى
مستحب في الفريضة والنافلة ومثل أشهب ابن نافع في رواية الإباحة عن مالك وبها تندفع الكراهة
المدعاة وإن عبد الحكم خالف ابن القاسم فروى الوضع عن مالك وكما عده ابن رشد وعياض من الفضائل
عده القرافي في الذخيرة من الفضائل ثم ذكر بعده ما فيه من الخلاف ومن اصطلاحه تقديم المشهور على
غيره كإنبه عليه في خطبته ونسبه أيضاً إلى الجمهور كعياض ومثل ما للقرافي للعلامة ابن جزى الأندلسي
في كتابه القوانين الشرعية ومسائل الفروع والفقهية ولفظ أبي بكر بن العربي في وضع اليد على الأخرى
والصحيح أنه يفعل في الفريضة وقال ابن عبد البر لم يزل مالك يقبض حتى لقي الله تعالى وقال الشيخ علي
الاجهوري فعل القبض أفضل من تركه وقد جزم باستحبابه العلامة محمدان محققاً متأخراً المالكية
بالديار المصرية على العدوى محشى الخرشى والامير في مجموعه وسيأتي ما قاله وسيأتي أيضاً كلام القاضي
عبد الوهاب وابن الحاجب وابن الحاج والشرخيتي وعبد الباقي والخرشى وسالم السنهوري والدردير
والدسوقي والساوي وغيرهم من الذين اعتمدوا سنية القبض في الصلاة مذهباً بلا شبهة اهـ وقال في
الباب الخامس من رسالته القول بأن المشهور منصرف في رواية ابن القاسم في المدونة لم يرتضه الامام
ابن عرفة حيث قال بعد كلامه المشهور لا يتقيد بالمدونة بل يكون غير ما فيها اهـ وقال ابن فرحون بعد
نقله تأصيلهم أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم على غيره ليس ذلك على إطلاقه ثم قال ناقلاً عن
المقدمات في شأن المدونة مانصه هي أصل علم المالكية مقدمة على غيرها من الدواوين بعد موطأ
مالك ويروى ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة اهـ وقال
الرياحي بعد حكاية الترتيب الشائع عند المتأخرين من تقديم قول ابن القاسم على غيره لكن الواجب على
المفتي والقاضي إذا كانا مقلدين أن يبحثا في كل مسألة خلافة عن القول الراجح فيها سواء كان هو قول
ابن القاسم أو قول غيره لانه قد يرجح قول غيره ويعرف ذلك بوجوه عديدة منها أن يقال الظاهر
كذا أو الراجح كذا أو المشهور كذا إلى آخره اهـ وقال البايجي كان الولاية عندنا بقرطبة إذا ولوا
القضاء رجلاً شرطوا عليه في سجله أن لا يخرج عن قول ابن القاسم ما وجدته قال قال الاستاذ يعني
الطرطوشي وهذا جهل عظيم منه ومثله لابن الحاجب والقرافي في الذخيرة وذكر أن العلامة الشيخ

صالح العمرى السودانى بعد ذكره تقوية ابن عبد البر لقول ابن عبد الحكم وقول أشهب فى العتبية ان
 السباع لا تجوز تذكيته وان ذكيت لجلودها لا يحل الاتفاح بشئ من جلودها الا ان تدبغ وتضعيفه
 رواية ابن القاسم فى المدونة عن مالك انها اذا ذكيت لجلودها حل بيعها ولباسها والصلاة عليها وقد
 بين ابن عبد البر الدليل الواضح فى ذلك قال فقد بان بما ذكر ان ابن عبد البر ضعف ما اصله المتأخرون من
 المالكية ان قول مالك فى المدونة مقدم على قول غيره فيها وقول ابن القاسم فيها اولى من قول غيره الى آخر
 ما اصلوه فالقول انما يرجح بالدليل لا بمجرد وجوده فى كتاب معين كالمدونة فان رواية ابن القاسم
 التى ضعفها ابن عبد البر هنا فى المدونة وقول أشهب الذى صححه فى العتبية وقد لهج المتأخرون من المالكية
 بترجيح القول والرواية بمجرد وجودها فى المدونة ولو خالف الادلة المجمع على صحتها كفى مسألة
 سدل اليدين فى الصلاة الى ان قال مع ان رواية القبض ثابتة عن مالك واصحابه برواية ثقات اصحابه
 وغيرهم اه وفي فتاوى الشيخ عlish فى اواسط مسائل الاصول وسامه عن ابى محمد صالح انما يفتى بقول مالك
 فى الموطأ فان لم يجده فى النازلة فبقوله فى المدونة فان لم يجده فبقول ابن القاسم فيها اه وهو فى المعيار
 أيضا بالنظر الى مسألتنا ليس فى الموطأ الاسنية وضع اليمين على الشمال فى الصلاة على أننا قدمنا القول
 عن جحاجة الفحول ان المدونة لا خلاف بينها وبين الموطأ فى مطلوبة القبض لمن لم يقصده
 الاعتماد والله الهادى الى سبيل الرشاد واما الاحتجاج بالسدل بذكر مناقب ابن القاسم مع أنه اهل
 لها لا يزيد ذرة فى تقوية القول الذى قاله لانهم ما أولوا كلامه الا لثبوت فضله وصدق لهجته
 فتذكر فضائل المبحوث فى مقاله ليس من آداب البحث فى شئ الا اذا كان البحث فى سبيل الجرح
 والتعديل وهنا لا مساس لذلك وقال ابن عبد البر لا يرجح القول لفضل قائله وانما يرجح بدلالة الدليل
 عليه وذكر فى الباب الثانى من رسالته قول ابن القاسم قال مالك فى وضع اليمنى على اليسرى فى
 الصلاة لا أعرف ذلك فى الفريضة ولكن فى النوافل اذا طال القيام فلا بأس بذلك يعنى به نفسه
 وعقبه بقول خليل فى المختصر فى مندوبات الصلاة وسدل يديه وهل يجوز القبض فى النفل او ان طول
 وهل الكراهة فى الفرض للاعتماد او خيفة اعتقاد وجوبه او اظهار خشوع تأويلات اه وقال
 عقبه ولم يخالف فى ضعف التأويلين الاخيرين أحد من الفقهاء واما تأويل الاعتماد فهو المعتمد ولا
 توجه غيره وهنا نكتة يلزم ايضا حها وعندها ان شاء الله تعالى يرتفع الاشكال وينزاح الغفال وذلك

ان اكثر المتعاطين للفقهاء يسبق في هذا الحل الى افهامهم ان القبض في الصلاة على كل حال مكروه عندنا ولكن اختلف في سبب الكراهة الى ما علمت من التأويلات فالقاري لخليل يقول استفدنا أن حكم القبض في الصلاة في مذهبنا الكراهة ومعرفة الحكم غير معرفة علته فالذي يعرف علته فذلك زيادة فائدة والافقههم الحكم وهو الكراهة هنا كاف والحق ان المؤلفين لم يروا ذلك وهي غفلة بينة من قراء المختصر وبيان المراد من اصله ان التعليل قسما ن تعليل بالمظنة وتعليل بغير المظنة فأما التعليل بالمظنة فحكم المعلل ملازم له سواء وجدت العلة ام لا كالقصر والفطر للمسافر والعلة فيه مظنة المشقة فسنة المسافر الفطر وله الفطر ولو لم تكن مشقة كسفر المترفة في سفره والتعليل بغير المظنة وهو الذي يدور فيه الحكم مع العلة وجودا وعدما كالحمر اذا تحجر وتخلل زالت نجاسته بزوال الاسكار والتعليلات الثلاثة التي اولواها الكراهة المروية عن ابن القاسم أما الثاني والثالث فمن باب التعليل بالمظنة وهما تعليلان ضعيفان بلا خلاف كما تقدم والاول المصدر به في المختصر وهو التأويل بالاعتماد فمن باب التعليل بغير المظنة فمتى قصد الاعتماد والاستناد بالقبض كرهه ومتى فقد قصد الاعتماد ارتفعت الكراهة ورجع الامر الى السنية والمؤلفون شروحا وحواش لم يذكروا الا ذلك وان كان بعضهم أوجز في العبارة احالة على المعلمين ودونك نصوصهم اراحة لك من مراجعة مواضعها قال سيدي عبد الباقي تحت قول المصنف للاعتماد مانصه اذ هو شبيه بالمستند فان فعله لا للاعتماد بل تستنالم يكره وقال ايضا تحت قوله تأويلات مانصه والتعليل الاول فيها بغير المظنة فاذا انتفى الاعتماد لم يكره كما قدمناه والثالث بمظنة اظهار الجشوع وكذلك الثاني اه وقال ولي الله الحرشي عند ذكره التعليل بالاعتماد فلو فعله لذلك بل تستنالم يكره ثم قال وعليه فالتعليل الاول ليس تعليلا بالمظنة فاذا انتفى الاعتماد عند القائل به لم يكره اه وقال الاستاذ الدردير في كيره مثل الشيخين المذكورين وزاد بعد قوله بل استنالم يكره وكذا اذا لم يقصد شيئا فيما يظهر وهذا التعليل هو المعتمد وعليه فيجوز في النقل مطلقا لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة اه قال الدسوقي في قول الدردير بل استنالم اي اتباع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في فعله ذلك اه ثم ساق أقوال من رجح التأويل بالاعتماد فعدم منهم الصاوي والشبرخيتي والعدوي على الحرشي والامير في جموعه والشيخ حجازي في حاشية المجموع والشيخ عيش في منح الجليل والشيخ الصفتي على ابن تركي وذكرانه زاد على من تقدم قوله واذا قصد السنة والاعتماد فلا كراهة

وذکر غیر هؤلاء وان ابن عبد السلام ذکر فی شرحه علی ابن الحاجب ان تعلق الکراهة بقصد الاعتماد
 يفهم من قول المدونة بأثر المسئلة يعین به نفسه الى ان ذکر عقب هذا الباب الثاني انه يظهر من تأويل
 الاعتماد الذي رجحوه ان قول مالك لا عرف وضع اليدين اى لا عرف جواز الاعتماد به
 فى الفريضة وساق بعده كلام المسناوى فانظره (أقول) هذه الشبهة مبنية على
 أمور (الاول) ان السدل ليس من السنة فى شئ (الثانى) ان السدل لم يثبت فى المذهب
 الا برواية ابن القاسم عن مالك فى المدونة وهى مخالفة لما فى الموطأ وبقية أمهات المذهب كالعينية
 والواضحة قابلة للتأويل (الثالث) عدم تسليم تقديم رواية ابن القاسم عن مالك فى المدونة على
 غيرها مطلقا ولا تخفأك أن كل واحد من هذه الأمور ساقط (اما الاول) فلما علمت من ان سنية
 السدل ثابتة بحديث أبى حميد واصحابه وحديث المسى صلواته مع ما يفسرهما من حديث معاذ بن جبل الذي
 هو نص فى المطلوب ومع ما يعضدهما من عمل الصحابة والتابعين وان ما ذكره دليلا للسدل مقدم عندما مالك
 على ما روى فى القبض اذ جميعه لا يصالح للاحتجاج لانه دائر بين الضعيف والموقوف الذي لا تقوم به حجة
 عند المالكية الاحديث واثل وهو وان كان مع ما فيه مما تقدم من الخلاف فى سنده وارساله وفى متنه
 بعض دبقية ما ورد فى القبض وان كان فيه مقال لان كثرة الطرق تفيد ان الشئ اصلا كما هو مقرر عندهم
 الا انه قد عارضه عندما امام دار الهجرة ما ذكرنا من أدلة السدل ويشير الى ما ذكرنا قول الشيخ محى الدين
 فى الفتوحات المكية وهذا الفعل اى وضع اليد على الاخرى مروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما روى
 فى صفة صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم أنه لم يفعل ذلك وقد مر أيضا أن ممن نص على سنية السدل
 كالقبض ابن عبد البر فى كتابه الكافى وغيره من الأئمة المحققين من رجال المذهب وخلافهم فلا تغفل
 (وأما الثانى) فلما مر عن أهل المذهب كخليل فى التوضيح من أن منع القبض فى الفرض والنفل رواية
 العراقيين ورواية أشهب اباحة السدل والقبض فى الفرض والنفل وهو قول مالك فى الواضحة واليه يشير
 قول العلامة الأثير فى الكوكب المنير والامر فى قبض اليدين وسد لهما واسع والتفصيل هو مذهب المدونة
 قال فيها ولا يضع يمينه على يسراه فى فريضة وذلك جائز فى النوافل لطول القيام قال ابن رشد وظاهرها
 الكراهة فى النفل الا ان طال وقال غيره وظاهرها جواز الاعتماد فيه والى مذهب المدونة يشير قول
 العلامة الاجهورى فى فتاويه التكتيف فى الصلاة المفروضة مكروه وان فعله مالكي فى صلاته وليس

بحرام فلاثم عليه وان فعله لحوف فانه لا يكون مكروها والله اعلم اه وقد تواتر عمل مشايخ المالكية في مصر والمغرب والحجاز على مذهب المدونة حتى صار عندهم تشهيره بمنزلة المعلوم الضروري من الدين بل اشتهر حتى عند غيرهم من المذاهب قال الشعراني في الميزان مانصه ومن ذلك اتفاق الأئمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام ومقام مقامه مع قول مالك في اشهر روايته انه يرسل يديه ارسالا ومع قول الاوزاعي انه يتخير فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف وان تفاوت التخفيف (ووجه الاول) ان ذلك صورة موقف العبد بين يدي سيده وهو خاص بالا كابر من العلماء والاولياء بخلاف الا صاغر فان الاولى لهم ارخاء اليدين كما قال به مالك رحمه الله تعالى وفي شرح الزرقاني على الموطأ مانصه وروى ابن القاسم عن مالك الارسال وصار اليه اكثر اصحابه اه وليس في الموطأ الا مجرد رواية حديث عبدالكريم بن ابي الحارق وقد مر ضعفه باتفاق وبيان عذر مالك في روايته عنه ورواية حديث سهل بن سعد وقد مر انه موقوف على الراجح لا تقوم به حجة عند مالك وليس في الموطأ بيان ما هو مذهب مالك ولا رواية لقوله حتى يقال ان رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة مخالفة لما في الموطأ كما لا يخفى على ذي بصيرة وتأويل رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة كراهة القبض انما يصار اليه عند وجود ما ينافي ظاهرها مما هو اقوى منها وعند عدم ما يدل له وقد علمت بطلان ذلك (واما الثالث) فلم أعلمت من ان تشهير رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة كراهة القبض في الفريضة لا مجرد كونها في المدونة وانما تشهيرها لقوة دليلها كما علمت ولكثرة من صار اليها كامر عن الزرقاني واستمرار العمل بها من علماء المغرب ومصر والحجاز واكابر المالكية على ان القول بان المشهور مجرد رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة الذي هو احد اقوال ثلاثة في المراد بالمشهور في المذهب مبني على ما نقله الفيشي عن القاضي سند الاسكندراني من انه اذا اختلف المصريون والمدنيون قدم المصريون غالبا والمغاربة والعراقيون قدمت المغاربة قال الشيخ على الاجهوري تقديم المصريين على من سواهم ظاهر لانهم اعلام المذهب لان منهم ابن وهب وابن القاسم واشهب وكذا تقديم المدنيون على المغاربة اذ منهم الاخوان مطرف وابن الماجشون ويظهر تقديم المغاربة على العراقيين اذ منهم الشيخان اه عدوى على الحرشي وفي الحرشي والمدنيون يشار بهم الى ابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وابن نافع ومحمد بن مسلمة ونظارهم والمصريون يشار بهم الى ابن القاسم واشهب وابن وهب

واصبح ابن الفرج وابن عبدالحكم ونظائرهم والعراقيون يشاربهم الى القاضي اسماعيل والقاضي
 أبي الحسن وابن القصار وابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب والقاضي ابن الفرج والشيخ أبي بكر الابهري
 ونظائرهم والمغاربة يشاربهم الى الشيخ ابن أبي زيد والقابسي وابن الباد والباجي واللاخمي وابن
 محرز وابن عبد البر وابن رشد وابن العربي والقاضي سند والمغيرة بن عبد الرحمن الخزومي وابن شبلون
 وابن شعبان اه ولا يخفاك ان تقديم المصريين على من سواهم اكونهم اعلام المذهب كما علمت هو من قبيل
 ترجيح الحديث بترجيح رواه وحسن الظن بهم في انهم لم يخالفوا الاحاديث المشهورة الا لظفرهم
 بما يعارضها ومجرد صحت الاحاديث المخالفة لقولهم لا تبطل قولهم اذ صحة الحديث
 لا تقتضي كونه المذهب الا عند انتفاء المعارض والعلم بعدم المعارض يتوقف على من له استقرار
 الشريعة حتى يحسن ان يقول لا معارض لهذا الحديث واما استقرار غير المجتهد المطلق فلا عبرة
 به كما مر عن القرافي في التنقيح وغيره بل قد مر ايضا عن ابن فرحون أن مقابل المشهور قد يعضده
 حديث صحيح وربما رواه مالك ولا يقول به لمعارض قام عنده لا يتحققه هذا المقلد ولا يظهر له وجه العدول
 عنه فيقول والصحيح كذا لقيام الدليل وصحة الحديث اه قال التسولي في شرح التحفة بعد نقله فيهم
 من هذا الكلام أن المقلد لا يعدل عن المشهور وان صحح مقابله وانه لا يطرح نص امامه للحديث
 وان قال امامه وغيره بصحته وقد صرح بذلك ابن الصلاح وغيره وذلك لانه لا يلزم من عدم اطلاع
 المقلد على المعارض انتفاؤه فالامام قد يترك الاخذ به مع صحته عنده لما نفع اطلاع عليه وخفي على غيره اه فظهر
 من هذا سقوط هذه الشبهة من اصلها بسبب سقوط ما ابتت عليه ومع هذا فاقول قول المعارض وقال
 القرافي وكان مالك يراعي ما قوى دليبه هو مخالف لما جزم به الشيخ على العدوي في حاشية الحرشي
 من ان الذي يفتي به هو المشهور او المرجح اذا كان هناك راجح فقط او مشهور فقط فلو وجد الامران
 وكان بينهما تناف فيقدم المشهور كما في مسألة الدلك اه ومسألة الدلك هي انه اما واجب لنفسه
 وهو المشهور واما واجب لنفسه بل لتحقيق ايصال الماء للبشرة وهو الراجح وقد قالوا بتقديم
 الاول عليه وهو الذي اعتبروه في المذهب وقول المعارض وقال المناوي وقد اجتمع في سنة وضع اليد
 اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة قوة الدليل وكثرة القائل الخ تعقبه لبعض افاضل المغاربة بقوله ان السدل
 اتفق عليه مالك واصحابه ومن وافقهم واختلفوا في القبض بين المنع والكراهة فلا يسع العاقل المتورع
 ان يرتكب الخلاف ويذكر ما اتفق على جوازه فانما اختلف العلماء في منعه وجوازه هو الشبهة التي

من تركها أستبرأ دينه ومن وقع فيها كان كالراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ورواية العراقيين من أصحاب مالك عنه منع القبض مطلقاً في الفرض والنفل تدل على ثبوت نسخه عند الامام او عدم صحة ما ورد فيه لان كل ما ورد فيه لا يخلو عن مقال كما علمت وقول المسناوي بشذوذية هذه الرواية باطل يدل على تجاسره بما ليس له من علم ولا له فيه أهلية ولم يسبقه اليه احد ولم يحمله عليه الا منازعته مع اهل عصره المتكررين عليه في ذلك واحتجوا عليه بالقول بالمنع ولم يجد ما يقابلهم به الا القول بشذوذيته وهو منه نأى عن الصواب وغصص عن الحق في الذهاب والاياب فان هذا القول بالمنع رواه الباجي وسلمه وتبعه ابن عرفة واقره وهو الناقد عليهم ولو شتم رائحة ما لنبه عليه كعادته وتبعهما خليل في التوضيح ولم يحكم بشذوذيته وعانه ان يتكلم فافتضح المسناوي وأذى نفسه بمخالفة من قبله لاجل منكر انكر عليه وكيف تجاسر على هذا ونص المدونة لا يضع يمينه على يسراه الخ ولا ناهية معنى وان كان الكلام خرج مخرج النفي فمنهم من حمّله على الكراهة ومنهم من حمّله على المنع وليس واحد من الاحتمالين باولى من الآخر الا بدليل خارج (وبالجملة) فالمنع والكراهة تحتلها بلا اشكال والسدل هو المندوب في مذهب مالك بلا خلاف وانما الخلاف هل القبض مكروه او ممنوع او مندوب فالسدل لا خلاف انه ليس بمكروه اتفاقاً بين اهل العلم من المذاهب الاربعة وغيرهم اما الشافعية فقد قال ابن الملقن مانصه وادعى المتولى ان ظاهر المذهب كراهة ارسالهما وتعقب بقول الشافعي في الأم والقصد من وضع اليمنى على اليسار تسكين يديه فان ارسالهما ولم يعبث بهما فلا بأس واما الخنابلة فقد نصوا على ان القبض من الهيئات لا سجود على تاركه قاله في شرح الاقناع وقال ابن رجب في شرح البخاري روى ابن المبارك في كتابه الزهد عن مهاجر النبال انه ذكر عنده قبض الرجل على شماله فقال ما احسن ذل بين يدي عز وحكى مثله عن الامام احمد قال بعضهم ما سمعت في العلم احسن من هذا وروينا عن بشر الحافي بن الحارث انه قال منذ اربعين سنة اشتهى ان اضع يداي على يد في الصلاة وما يمنعني من ذلك الا ان اكون قد اظهرت من الخشوع ما ليس في قلبي مثله ولقد بان من هذا ان الامام احمد بن حنبل وابن المبارك وبشر الحافي ما كانوا يقبضون في الصلاة لانهم يستحسنون هذا ولم يفعلوه خوفاً من ان يظروا ما ليس فيهم وهذا غاية الورع وأما قول بعض شراح المختصر ان القبض ليس بمكروه ان قصد به السنة فظاهر كلامهم انه حينئذ جائز لا مستحب كما يدل عليه كلامهم واعلم

ان هذه التكاليفات انما ابداها بعض المتأخرين زعمانه وتسترا من أن يخالف الاحاديث
فحاولوا هذا التأويل الذي يدل على عدم اطلاعهم على ما ذكرناه في السدل مع ان نص الام ليس فيها
هذا ولا هي بمشكل انما اختلف في علة الكراهة وليس في العلل التي ذكرها عدم قصد السنة ولا
العبث وانما تأويل القاضي عبدالوهاب بأن علة الكراهة هو الاعتماد وقال بعضهم انما كرهه خوف
اعتقاده وجوبه وقال عياض مخافة ان يظهر من الخشوع مالا يكون قال في التوضيح وتفرقه في المدونة بين
الفريضة والثافلة ترده وترد الذي قبله يعني ان من قال انما كرهه خوف اعتقاده وجوبه يرده قولها وذلك
جائز في النوافل لطول القيام وكذلك من قال انما كرهه خوف اظهار الخشوع فان خوف الرياء لا يترك له
عبادة ثبتت قلت وفي هذا نظر بل خوف الرياء يترك له ما ليس بواجب وقد تقدم النقل عن الامام احمد وبشر
ابن الحارث وغيرهما انهم ما فعلوه خوف اظهار الخشوع وظاهر التوضيح اعتماد تأويل عبدالوهاب
بأن العلة فيه الاعتماد لانه سكت عنه ولم يرده كارد غيره وعندي أن تأويل عياض صحيح كما تقدم وعلى تأويل
عبدالوهاب بأن العلة الاعتماد قال الكراهة لا زول ابدالان الاعتماد منهي عنه كما رواه ابو داود والحاكم
في المستدرک انه عليه الصلاة والسلام نهى عن الاعتماد في الصلاة وقول بعض المصريين انه ان فعله بغير نية
الاعتماد باطل قطعاً لانه اما ان يقول ان هذه مطردة ام لا فان قال بالاول فنقول له ان استند لعودا واسطوانة ولم
ينو الاعتماد فما تقول فان اجازه فقد خالف المذهب وان قال لا يجوز فهو مثل الاول والفرق بينهما
تحكم وكذلك قول بعضهم ان نوى به السنة فليس بمكروه قلنا هذا يدل على عدم تأمل قائله اذ كيف
يصح ان ما لكا رضى الله تعالى عنه وغيره من العلماء ممن كره القبيض انما كرهوه لأجل العبث واللعب
واما من فعله نأوي به السنة فليس بمكروه عندهم في حقه مع ان القبض كالبسمة والتعوذ والقراءة في الركوع
وكل مكروه في ان النية لا تصير سنة وكذلك الحرام لا تجعله آثية مباحا قال في الرسالة ولا قول ولا عمل
ولانية الابقافة السنة قال الشيخ عيش في الفتاوى وشرح المختصر ولا حاجة الى التكاليف التي
تكلفها بعض الشراح وقولهم انما كرهه خوف اعتقاده وجوبه لانه يدخل في ذلك المندوبات كلها فتكون
مكروهة لافرق وبعضهم خوف اظهار الخشوع فهذا ايضا يؤدي الى اسقاط العبادات لانها لا تخلو من شيء
قال ولا يظهر قول جماعة من شراح المختصر ان قصد به السنة فهو مستحب وان اقره العدوى وتبعه في المجموع
والحاصل ان كلام الامام وابن القاسم واضح في كراهة القبض وتبعهما سحنون والعمل على قولهم وهم الحكم

الترضى حكومتهم واما غيرهم ممن تأخر فكلامهم مشكل ولا حاجة الى شئ من ذلك فبعضهم يقول انما كرهه
لكذا وبعضهم يقول لكذا وهذا كله انما حملهم عليه عدم وقوفهم على دليل الامام في كراهته وهو قد رواه
في مؤلفه ونحن بينا لك دليله والقطع ان الامام لو ادرك اشياخه من التابعين الذين ادركوا الصحابة
وصلوا معهم واخذوا عنهم يقبضون ما كرهه ولا قال لا اعرفه ولا قال لمن سألته واسترشد في دينه
في السبدل قد فعله ائمة يقتدى بهم وهذا وحده كاف في الحجة فكيف وقد عرفت ما ورد فيه وايضا تركه
ما ورد في القبض بعد ان رواه في الموطأ دليل على انه لم يثبت عنده وقد فعل ذلك في كثير من الاحاديث
رواها في الموطأ ثم ترك العمل بها انتهى كلام بعض أفاضل المغاربة ببعض تصرف فليتأمل ومحامدك على
ان شراح خليل انما حملهم على تعليل كراهة القبض في الفرض الذي هو رواية ابن القاسم عن مالك في
المدونة بما ذكره عدم وقوفهم على دليل الامام على كراهته وسنية القبض أمران احدهما انهم انما يذكروا
عند ذلك دليل القبض والثاني انهم قد أولوا ايضا قول خليل في باب الحرج في مبحث نحر هدى التمتع
وأجزأ قبله عن ظاهره الذي هو المذهب كما ذكره البناني وسيأتي توضيحه (فان قلت) ان المعترض
قد تعقب القول بأن العمل من أهل المغرب قد جرى بالسبدل بقوله في التنبيه آخر الباب التاسع من رسالته
نقلا عن المسناوى ان الذين اختاروا القول بالقبض ورجحوه في النفل والفرض كلهم من علماء المغرب بل
من اقطابهم الذين عليهم المدار وما كانوا يختارون قولاً ثم لا يتدينون به فعلا كما لا يظن بهم أنهم
يرونه راجحاً ويفتون الناس بغيره ويعلمون ان الفتوى بغير الراجح عند المفتى ممنوعة ولئن سلمنا نزل لانه
لم يجرى عمل به في المغرب فلا يضرنا ذلك وقد ثبت شرعا وجرى به العمل في العصر النبوى وعصر الخلفاء
الراشدين ومن بعدهم من التابعين لاسيما وقد قال به الامام واختاره غير واحد من ائمة مذهب الاعلام
ولا يلزمنا التقليد بعمل اهل المغرب وان كنا منهم اذ لم يقل احد من الائمة ان اجماعهم حجة وانما قال
بذلك مالك في عمل اهل المدينة واجماعهم ولسنا والحمد لله ممن يقول انا وجدنا آباءنا على امة وانا على آئارهم
مقتدون ولا ممن ينشد

وهل انا الامن غرية ان غوت * غويت وان ترشد غزيت ارشد

فان ذلك قول من لا يستضيء بنور العلم ولا منح شيئا من العقل والفهم قال المعترض وانا قول ولو قال
الائمة ان اجماعهم حجة كان ماذا فان الاجماع المجتهدين فالقلدون لاعدادهم في الاجماع ولا اعتبار

بمخالفتهم قال ابن الحاجب في تعريف الاجماع اصطلاحاً اتفاق المجتهدين من هذه الامة في عصر
على امر وقال المحلى مع منته بعد مثل تعريف ابن الحاجب مانصه فعلم اختصاصه اى الاجماع بالمجتهدين
بان لا تجاوز الى غيرهم وهو اى الاختصاص بهم اتفاق اى فلا عبرة باتفاق غيرهم اتفاقاً الخ وقال الاسنوي في
شرح منهاج البياض اى الاجماع انما يعتبر من المجتهدين فاذا لم يوجد مجتهد في هذا الزمان لم يعتبر اجماع اهله
اه واهل يوجد من سدل يديه من مجتهدى المغرب في اعصارهم فضلا عن اجماعهم حتى نقول ليس اجماعهم
بحجة وانما المساوى تنزل في البحث على سبيل الفرض لان القاصرين يحتاجون بما لا يحتاج به وقد نقل
في البحث المذكور عن ابي سعيد بن لب ذم تداخل الجاهل فيما ليس له بأهل من تحرير مسائل العلم
فالجاهل يعرف بما لا يعرف قالوا يجب على من لا يعلم ان يستفيد ممن يعلم وفوق كل ذى علم عليم اه
(قلت) هذا ساقط من وجوه (الوجه الاول) ان فرض الكلام في الترجيح بكثرة القائل من علماء
المذهب كما يشعر به كلام المعترض في صدر البحث ولا شك ان اكثر علماء المذهب قد تواتر عنهم السدل
حتى صار من قيل المعلوم الضروري والتواتر من جملة اليقنيات (الوجه الثانى) ان العمل في العصر
النبوى وعصر الخلفاء الراشدين كما جرى بالقبض جرى بالسدل كما يشهد له ما قدمناه مراراً (الوجه
الثالث) ان عمل اهل المغرب بل عمل العلماء مما اتفق اهل المذهب على انه من المرجحات للقول الضعيف
بل وللشاذ بل من جملة الموجبات لتقدمه على المشهور قال الشيخ الشريف الحسنى ابو عبد الله محمد بن
ابى القاسم بن محمد بن عبد الجليل القلالى السجلماسى في شرحه على نظمه في عمليات اهل المغرب مانصه
قال ابن فرحون في تبصرته كثيرا ما يوجد في كتب الموثقين في المسئلة ذات الاقوال الذى جرى به
العمل كذا ونصوص المتأخرين متواطئة على ان ذلك مما يرجح به القول المعمول به اه باختصار كثير
والمراد بالعمل بالقول حكم الأئمة به واستمرار حكمهم قاله الشيخ مصطفى آخرباب القضاء من حاشيته
ونحوه قول الاجهورى في آخرباب الفليس ان المراد بما به القضاء ما عمل به القضاة وحكموا به فهو من جملة
ما به العمل اه واذا كان القول المعمول به راجحاً بالعمل لم يحجز للقاضى ولا للمفتى العدول عنه الى غيره
وان كان مشهوراً قال سيدى عيسى الجستانى في نوازه بعد ان وجه العمل الجارى في مسئلة ذكرها فاذا
اتضح لك توجيه ما جرى به العمل لزم اجراء الاحكام عليه لان مخالفة ما جرى به العمل فتنة وفساد
كبراه وفي مسائل النكاح من الدر الثير عن الشيخ ابى الحسن ان القاضى لا يقضى بين المالكية

الابمشهور المذهب او بما صحبه العمل اه ومثله في انكحة المياد عن سيدى عبد الله العبدوسى لا يقضى
القاضى الا بالمشهور او بما مضى به العمل من الموثوق بعلمه ودينه اه ففي العطف بأوفيه دليل على انه يقضى
بالمشهور ما لم يجر العمل بغيره فان جرى العمل بالشاذ قضى به وترك المشهور قال القاضى سيدى محمد المجاصى
في بعض اجوبته وخروج القاضى عن عمل بلده ريبة قادحة لكن يقتصر من العمل على ما ثبت ويسلك المشهور
فيما سواه اه ولا بد في العمل المعتبر هنا من امور ثلاثة به عليها الشيخ ميارة في شرحه على لامية الزقاق وهي
ان يكون العمل صدر من العلماء المقتدى بهم وان ثبت بشهادة العدول المتبئين في المسائل وان يكون
جاريا على قوانين الشرع وان كان شاذا واصل ابتداء العمل بالشاذ وترك المشهور الاستناد لاختيارات
شيوخ المذهب المتأخرين وتصحيحهم لبعض الروايات والاقوال لموجب ذلك كما بسطه ابن النازم
في شرح تحفة والده ومن الموجبات تبدل العرف او درء المفسدة فيرتبط العمل بالموجب وجودا وعدما
ولا جل ذلك يختلف باختلاف البلدان ويتبدل في البلد الواحد بتجدد الازمان وحيث كان الامر
كذلك فالعمل المذكور بالنظم مطلقا ومقيدا بلدا ما قصدت به اتباع الائمة فيما ذكرنا ونقل ما في كتبهم
سطروا وفي تصانيفهم فرقوا ونشروا ولم نقصد انه يعمل به في كل بلد ولا في كل حين وامر المسامر من
الارتباط بالموجب فليتفطن الحاكم والمفتى لذلك وبالله التوفيق اه وقال عند قوله
وعملوا قدما على اجازته * كتبهم بالذهب الاجازة

قال ابن ناجي رحمه الله تعالى عند قوله في كتاب الصرف من المدونة والسيف المحلى او المصحف الى اخره
مانصه وظاهر المذهب منع كتب الاجازة بالذهب قال بعض شيوخنا وهو خلاف ما عليه عمل الشيوخ وقد
رأيت اجازة مكتوبة كلها به او اكثرها وفيها شهادة نحو اربعين رجلا من اهل الفضل والصلاح وقال البرزلى
بعد ان تكلم على حكم كتابة المصحف وتحليته بالذهب والفضة وكتابة العلم والسنة مانصه ومن هذا
المعنى ما يقع في العصر من تحلية الاجازة بالذهب وذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكتب بالذهب او
آية كذلك فحدثني شيخنا الامام ابو محمد عبد الله الشيبى رحمه الله تعالى عن شيخنا القاضى ابى الحسن
العوانى الشريف انه استشار شيخنا الفقيه قاضى الجماعة ابن قدام عن الكتب بالذهب في آية تعرض
او تصلية تقع في الاجازة حين كتب اجازته عن ابن عبد العظيم رحمه الله تعالى فأجابه بأن قال له التعظيم
هو اتباع السنة قال فكتبتها بالسواد خالصا ورأيت أجاز كثيرة محدقة بالذهب وفيها الفواصل كذلك

فيها شهادة شيوخ وشيوخنا وكذا رأيت شيوخنا يفعلون اتباعنا نحن اقتداء بهم وبالقياس على تحلية المصحف اذ هي من اتباع كتب المصحف وتعظيمه اه وقدا بمعنى قديم والمراد عصر البرزلى ومن قبله بقليل وقال عقب قوله

كذا دعا الامام والجماعة * اثر الصلاة قرينة وطاعة

وكل داع عند ختمه الدعاء * يمسح وجهه بكفيه معا

قال ابن ناجي في آخر كتاب الصلاة الاول نص مالك على كراهة الدعاء لأئمة المساجد والجماعة عقب الصلوات المكتوبات جهر الحاضرين خوفا من الرياء والعمل عندنا بفرعية جواز ذلك لأنها بدعة مستحسنة لورود الدعاء من حيث الجملة ومع جرى العمل ينتفى الرياء وفي المعيار في فصل المستحسن من البدع وغيرها ما نصه قال ابن عرفة مضى عمل من يقتدى به في العلم والدين من الأئمة على الدعاء بأثر الذكر الوارد أثر تمام القرينة وما سمعت من ينكره الا جاهل غير مقتدى به اه وفي نوازل الصلاة منه من الامور التي هي كالمعلوم بالضرورة استمرار عمل الأئمة في جميع الاقطار على الدعاء أدبار الصلوات في المساجد والجماعات واستصحاب الحال حجة واجتماع الناس عليه في المشارق والمغرب منذ الازمنة المتقدمة من غير نكير الى هذه المدة من الادلة على جوازه واستحسان الاخذ به وتأكده عند علماء الملة اه باختصار وفيه ايضا قال ابن زرقون ورد الخبر بمسح الوجه باليدين عند انقضاء الدعاء واتصل به عمل الناس والعلماء وقال ابن رشد انكر مالك مسح الوجه بالكفين لكونه لم يرد به اثر وانما اخذ من فعله عليه الصلاة والسلام للحديث الذي جاء عن عمر رضي الله تعالى عنه قلت بجواز مسح الوجه باليدين عند ختم الدعاء قال الامام الاستاذ ابو سعيد بن لب وابو عبد الله بن علاق وابو القاسم بن سراج من متأخري أئمة غرناطة وابن عرفة والبرزلى والفبريني من أئمة تونس والسيد ابو يحيى الشريف وابو الفضل العقباني من أئمة تلمسان وعليه مضى عمل أئمة قاس اه والمراد بالحديث الذي جاء عن عمر رضي الله تعالى عنه ما خرج الترمذي عنه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه اه نقل ذلك المأزري وغيره ومثل هذا نقله عقب قوله ايضا

وجاز ان يجتمع القرا على * كالحزب يقرأونه مرتلا

ولا قامة صلاة الجمعة * فيما يقارب الثلاثين سعة

وقوله

وقوله والنع فيها شرط ان تحدا * في المصر بل يجوز ان تعددا
 وقوله وعدم الزكاة في حبس ما * كمسجدهواختيار العلماء
 وقوله والوقت قاض بجواز اعطا * الا ل من مال الزكاة قسطا
 وقوله واهل تونس رأومذازيدا * من مائة من السنين عددا
 قيل ابن ناجي ان ماتغاصم * حل ومن يبيعها لا يكتم
 وقوله وجوزوا ان يشرب الفقاع * فكان في اسواقهم يباع
 وقوله والاكل للمضطر مال غيره * ثمنه يضمن عند يسره
 وقوله ولا يضحى رجل عن زوجته * الا بمحض فضله ومنته

فانظره ان شئت وقال الامير في حاشيته على شرح عبد السلام على جوهره التوحيد مانصه ومما يدل
 لماك على انها اى البسملة ليست منه اى القرآن في غير النمل تجوز كثير من القراء حذفها في التلاوة
 بين السورئين وانما يقولون بتوقيف اهل الله اعلم (الوجه الرابع) ان تو اتر عمل افاضل المغرب
 ومصر من علماء المالكية على السدل من تلامذتهم واتباعهم حتى انه لم يوجد من نقل عن واحد منهم
 القبض في صلاته دليل على ان قول البعض منهم بترجيح القول بالقبض في الفرض والنفل لا يقتضي
 ضعف رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة كراهة القبض في الفرض وجوازه في النفل
 اذ كيف يعمل مثل هؤلاء الافاضل على ما لم يقو عنده ولو عمل بما قال بترجيحه لنقله عنه ولو واحدا
 فقول المعترض ما كانوا يختارون قولاً ثم لا يتدينون به فعلا محض وهم ومما يشهد لما قلنا ما مر
 عن اهل المذهب كالعلامة ابن عبد البر عالم المغرب في كتابه الكافي من قوله بسنية السدل
 والعلامة الامير عالم مصر في رسالته الكوكب المنير من قوله والامر في قبض اليدين وسدلهما واسع
 اه وغيرهما فلا تغفل (الوجه الخامس) ان ترجيح رواية ابن القاسم عن مالك كراهة القبض في الفرض من
 علماء المغرب ومصر وعملهم عليها في صلاتهم لا يعتد من له ادنى مسكة في الدين والعلم انه انما وقع
 لمجرد تقليد سلفهم في ذلك حتى تنطبق عليهم الآية التي في قول المعترض نقلا عن المسناوى ولسنا
 ممن يقول انا وجدنا آباءنا على امة وانا على آئارهم مقتدون الواردة في حق الكفار لما جاءهم الرسل
 بالتوحيد وترك عبادة غير الله تعالى فامتنعوا ولم يأتوا بحجة عقلية ولا نقلية بل اعترفوا بأنهم

لا مستند لهم سوى تقليد آبائهم الجهلة مثلهم كما في أبي السعود بل انما تنطبق الآية المذكورة وكذا لبيت على مثل المعترض المقلد في رسالته كلها مثل المساوي في تضعيف ظاهر رواية ابن القاسم عن مالك المذكورة والتشنيع على من عمل بها وقال بترجيحها غير باحث على ما يشهد لترجيحها مما سر دناه عليك غير مرة حتى احتاج لتأويلها بمثل ما اول به شراح خليل قوله في باب الحج في مبحث نحر هدى التمتع واجزأ قبله بقولهم اى واجزأ تقليده واشعاره قبل احرام الحج فرد عليهم العلامة البناني لما اطلع على ما يشهد لظاهر قول خليل واجزأ قبله كما يعلم بالوقوف عليه في محله (الوجه السادس) ان ترجيح القول في المذهب بمثل عمل علماء المغرب يفارق الاحتجاج للقول بمثل اجماع اهل المدينة كما لا يخفى على من له ادنى المام بالفقه واصوله فلا داعى لقول المساوي لم يقل احد من الأئمة ان اجماع اهل المغرب حجة ولا لقول المعترض ولو قاله الأئمة كان ما ذاق ان اجماع الخ فقامل بانصاف ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله

﴿ الشبهة الخامسة ﴾

قول المعترض في الباب الثامن من رسالته نفرض أن رواية ابن القاسم الكراهة على ظاهرها لا تأويل فيها ونفرض ان المسئلة اجتهادية صرفا لانص فيها من حديث ولا أثر فاليفصل في هذا أن الاجتهاد فيها لامام دار الهجرة مالك فمالك روى عنه جميع اصحابه مشروعيته ابن القاسم روى عنه الكراهة والكل ثقات فنسكت عن ترجيح رواية الاكثر على رواية الاقل فضلا عن كون ذلك الاقل رجلا واحدا وانما لنا قاعدة أخرى متينة عقلا ونقلا وهي ان المجتهد اذا نقل عنه قولان متعارضان فالعمل على قوله الاخير منهما قال في جمع الجوامع مع شرحه للمحلى وان نقل عن مجتهد قولان متعارضان فالمتأخر منهما قوله المستمر والمتقدم مرجوع عنه اهـ وقال ابو بكر اليبضاوى الشافعى في مصنفه كتاب الادلة فصل فاما اذا ذكر المجتهد قولان ثم ذكر بعد ذلك قولاً آخر يناقض الاول كان رجوعا عن الاول كالنص في الحادثة اهـ وفي مسائل تنازرى أن ابن القاسم فارق مالكاً في حياته كما يفيد التاريخ بلانزاع وتوطن بلده مصر ويدل له قول سجنون متأسفاً على عدم لقاء مالك انما عند ابن القاسم بمصر وكتب مالك تأنيبه وسجنون وصل الى ابن القاسم بمصر قريبا من وفاة مالك فوصله في نحو سنة ١٧٨ ومالك توفى في ربيع الاول سنة ١٧٩ والمدنيون أصحاب مالك الذين رووا عنه مشروعية هذه السنة تفقها وعملا حاضرون لو فاته في المدينة كمطرف ابن اخت الامام

نفسه وابن الماجشون وابن نافع وغيرهم وابن نافع هو الذي صار مفتي المدينة بعد مالك وقد صحبه أربعين سنة وقيل لمالك لمن هذا الامر بعدك قال لابن نافع وهؤلاء المذكورون وغيرهم قدمنا رواياتهم انها عن مالك فتيين بهذا رجوع مالك عن السدل الذي هو ظاهر رواية ابن القاسم على فرض ما فرضناه والعمل على ما رواه أهل بلده الى وفاته رضى الله تعالى عنه وفي تبصرة ابن فرحون اذا كانت المسئلة ذات أقوال او روايات فالفتوى والحكم لقول مالك المرجوع اليه وقد تقدم قول حافظ المغرب وقرة عين المذهب ابن عبد البر لم يزل مالك يقبض حتى لقي الله تعالى وأظن بهذا المبحث انفصل كل وهم وبتنوع المذاكرات نزول العوارض التي توقف الفهم اه كلامه (وأقول) لانسلم دعواه ان جميع اصحاب مالك رووا عنه مشروعية سنة القبض الا ابن القاسم روى عنه كراهتها لما علمت من قول ابن الحاجب في مختصره وفي سدل يديه أو قبض اليسرى تحت صدره ثالثها لا بأس به في النافلة وكرهه في الفريضة ورابعها تأويلها بالاعتماد وخامسها روى أشهب بإحتمالها خليل في التوضيح الجواز فيهما اى في الفرض والنفل رووا العراقيون من اصحاب مالك عنه والتفصيل هو مذهب المدونة قال فيها ولا يضيع بمناء على يسراه في الفريضة وذلك جائز في النوافل لطول القيام قال ابن رشد وظاهرها الكراهة في النفل الا ان طال وقال غيره وظاهر الجواز في النفل لجواز الاعتماد فيه وقوله وخامسها روى أشهب بإباحة السدل والقبض في الفرض والنفل وهو قول مالك في الواضحة انتهى وقد مر قول حافظ المغرب ابن عبد البر في كتابه السكا في باثبات سنية السدل كالقبض وكذا قول غيره من أئمة المذهب فلقد بان لك من هذا ان السدل اتفق عليه مالك واصحابه ومن وافقهم واختلفوا في القبض بين المنع والكراهة فلا يسع المتورع العاقل ان يرتكب ما اختلف في منعه وكراهته وجوازه ويذكر ما اتفق على جوازه (وأما الشبهة) بمجرد دعوى ان ابن القاسم فارق ما لكافي حياته دون غيره من المدنيين كما يفيد التاريخ المذكور في طلبها امران (أحدهما) ما مر قريبا من نقل الفيشي عن القاضي سند الاسكندراني من انه اذا اختلف المصريون والمدنيون قدم المصريون غالباً مع قول الشيخ على الأجهوري تقديم المصريين على من سواهم ظاهر لأنهم اعلام المذهب لأن منهم ابن وهب وابن القاسم وأشهب ومن تتبع كلام اهل المذهب في المسائل التي وقع فيها الخلاف بين المصريين والمدنيين علم صحة ما نقل عن القاضي سند الاسكندراني من تقديم المصريين على المدنيين

غالباً ولا شك أن هذا بنا في كون ما نقله المدنيون عن مالك يكون دائماً هو الذي رجع إليه الإمام
 بخلاف ما نقله المصريون عنه فإنه يكون دائماً هو المرجوع عنه كما هو مقتضى دعوى المعارض
 فلا تكن أسير التقليد (الأمر الثاني) أنهم حصروا المسائل التي رجع عنها الإمام إلى غير هافي عدد
 معين كما يعلمه من زاول قراءة كتب المذهب من شراح خليل ومجموع العلامة الأمير ونحوه ولم يعدوا منها
 هذه المسئلة ونحوها مما خالفت فيه رواية المدنيين عن مالك رواية المصريين عنه فلا يفرنك التمويه على أن
 العلامة الشيخ محمد البناي قد نص في حاشيته على عبد الباقي بأن القول الذي رجع عنه الإمام إذا جرى به
 العمل كان رجع من القول الذي رجع إليه الإمام ففي حاشية الصاوي على أقرب المسالك للعلامة
 الدردير عند قوله في باب الضمان القول الذي رجع إليه مالك هو أن رب الدين ليس له مطالبة الضامن
 الدين أن ييسر الأخذ لرب الدين من مال المدين بأن كان موسراً غير مد ولا ظالم والقول
 المرجوع عنه هو أن رب الدين مخير في طلب أيهما شاء من المدين أو الضامن اه ما نصه قال البناي
 والقول المرجوع عنه هو الذي جرى به العمل بفاس وهو الأنسب بكون الضمان شغل ذمة أخرى
 بالحق اه ولا شك في جريان العمل بالسدل كما مر بيانه ورد ما أورده المعارض عليه على
 تأييد العناد * وترجيح الفساد * فالخير كله في الأتباع * والشر كله في الابتداع * اللهم اهدنا
 فيمن هديت وعاقبنا فيمن عاقبت واهدنا سبل السلام * ولا تقننا اللهم في ديننا إلى أن نلتقائك على
 حسن الختام * والصلاة والسلام على سيدنا * محمد وآله واصحابه الاعلام * والحمد لله على ما
 أولاه * (وهذا آخر) ما يسهه الله تعالى الآن * ونسأل الله كما وقفنا له أن يجعله سبباً للفوز
 والرضوان * وقد نجز ليلة السبت الموافقة لثلاثة وعشرين خلت من شهر رجب الفرد من عام الألف
 والثماني والثمانين * من هجرة سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله
 وصحبه اجمعين

يقول الراجي من ربه نيل الاماني * عبد الحميد فردوس المكي الافغاني

قد تم بحمد الله تعالى طبع هذه الرسالة البهية ذات التحقيقات البديعة المرضية المسماة بالقول الفصل
في تأييد سنة السدل على مذهب امام دار الهجرة النبوية الامام مالك بن انس رضي الله تعالى عنه لمؤلفها
العالم العلامة والامام القدوة الفهامة الاستاذ الكامل الشيخ محمد عابد مفتي المالكية حالا
بمكة المحمية ادام الله النفع به وبعلومه آمين في مطبعة الترقى الماجديه الكائنة بمكة
الحمية بحارة القراره بالموضع المعروف منها بالفلق لصاحبها الشيخ محمد ماجد
افندي الكردي المكي وقد طبعت على ذمة المذكور ضاعف الله لنا وله
الأجور في أيام سلطان البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين
مولانا السلطان (محمد رشاد خان) الخامس اللهم انصره نصرا
تغز به الدين ووقفه ووزراه وسائر رجاله لما تحبه وترضاه
آمين وكان ختام طبعه وتمام وضعه في العاشر من
شهر رمضان المبارك من عام التاسع والعشرين
والتثماته والالف من هجرة من خلقه الله
على اكمل وصف صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه وسلم والحمد لله
رب العالمين آمين

